المتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة

في ضوء رؤية الكويت (٢٠٣٥)

د/ سامي رجعان عايض الجويسري العازمي (*)

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥. وذلك من خلال ما يلي: تحديد أبرز المتطلبات المرتبطة بـ (المؤسسات التربوية – المجتمع المحلي – المؤسسات الحكومية) لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لمناسبته لطبيعة الدراسة وأهدافها. وتكوّن مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت. وقد اقتصرت الدراسة على عينة بلغت (٢٤٦) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت موزعين وفق متغيرات النوع (ذكور/ إناث) والتخصص (تربوي/ تجارة/ إعلام) والدرجة العلمية (أستاذ/ أستاذ مساعد/ مدرس). وتم استخدام استبانة من إعداد الباحث. وأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن موافقة أفراد عينة الدراسة على المتطلبات المرتبة بالمؤسسات التربوية والمجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ جاءت مرتفعة.

الكلمات المفتاحية:

الشراكة المجتمعية، التنمية المستدامة، رؤية الكويت ٢٠٣٥

(*) أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، الجامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا، الكويت.

Requirements for Activating Community Partnership in Achieving Sustainable Development in Light of Kuwait Vision 2035

Dr. Sami Rajaaan Al-Juwaisari El azmey

Abstract:

The aim of this study was to identify the requirements for activating community partnership in achieving sustainable development in light of Kuwait Vision 2035 (New Kuwait). Specifically, the study aimed to identify the key requirements associated with educational institutions, the local community, and government institutions for activating community partnership in achieving sustainable development in Light of Kuwait Vision 2035 (New Kuwait). The study employed a descriptive methodology suitable for the nature and objectives of the research. The study population consisted of faculty members at Kuwait University, and a sample of 246 faculty members was selected based on gender (male/female), specialization (educational/ commerce/ media), and academic rank (professor/associate professor/lecturer). The researcher developed a questionnaire for data collection. The study findings indicated that the sample participants expressed high agreement on the requirements of educational institutions, the local community, and government institutions for activating community partnership in achieving sustainable development in light of Kuwait Vision 2035.

Keywords:

Community Partnership, Sustainable Development, Kuwait Vision 2035

مقدمة:

لم تعد المساهمات الاجتماعية عملاً فرديًا، بل أضحت واجبًا تضطلع به كل المؤسسات، فالمسؤولية الاجتماعية أصبحت مكونًا من مكونات الأداء في جميع المؤسسات الكبرى، ولم تعد المشاركات الاجتماعية جانب أخذ فقط، بل أضحت عطاءً متبادلًا، لا بد أن ينخرط في فهمه والعمل على تنفيذه كل عناصر المجتمع، ومن ثم فإن التوجه لإعلاء قيم المشاركة والمسؤولية المجتمعية أضحى من الضرورات التي يجب أن تسعى لها كافة المجتمعات من أجل تحقيق التنمية بمختلف جوانبها.

ولقد أصبحت قضية المشاركة المجتمعية للمواطنين، هي الضمان لتحقيق الصالح العام، والمشاركة في صنع القرار، وحل العديد من المشكلات على المستوى الفردي والمجتمعي، وكلما اتسع نطاق المشاركة، كان ذلك ضمانًا للاستقرار والتنمية، كما أن تقدم المجتمعات ورُقيها مرتبط بمشاركة كل القوى بها وفعاليتها، فلا يمكن أن يتقدم مجتمع دون مشاركة كل أفراده على اختلاف أفكارهم وتوجهاتهم وإمكاناتهم، كما أن مشاركة المواطنين تؤدي إلى فتح قنوات اتصال وتفاهم بين الشعب والحكومة، بما يدعم الرقابة الشعبية عليهم؛ ومن هنا تأتي أهمية قيم المشاركة، وحث الشباب علي المشاركة والتفاعل مع المجتمع، بدلاً من تهميشهم وتغييب أدوارهم؛ حتى يمكن حل العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية والثقافية، ولعل ذلك يتطلب إعداد المواطنين، وإكسابهم قيم المواطنة والمسئولية والمشاركة. (عبد الخالق، ٢٠٢٠).

وجاءت الشراكة المجتمعية؛ لتؤكد على تلبية احتياجات المجتمع بمختلف مؤسساته، وزادت هذه الشراكة التعليمية بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة؛ حيث شاركت الجهات الفاعلة في خطط التنمية المجتمعية بمختلف تخصصاتها (Gavin, 2017).

ويستلزم تفعيل الشراكة المجتمعية العديد من المتطلبات من أبرزها:

(ملكاوي، والقضاة، ٢٠١٨): إعادة النظر في القوانين والقرارات الوزارية التي تعوق تفعيل الشراكة، تشجيع المؤسسات الحكومية على الانفتاح على المجتمع المحلي، تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن يتم فيها الشراكة، تطبيق مبدأ الإفادة من الأفكار والممارسات التي تساعد على تطوير الخطط والمشروعات التنموية، بغض النظر إذا كان مصدرها داخل المؤسسة أو خارجها.

ويستنتج الباحث مما سبق أن عملية الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي ليست عملية بسيطة، بل تحتاج إلى متطلبات تؤدي إلى إعادة صياغة مفهوم جديد للعلاقات بين الأطراف المشاركة.

وتقوم التنمية المستدامة على حقيقة مؤداها أن التنمية لا يجب أن تتجاوز الممكن بيئيًا، هذا بالإضافة إلى ضرورة تكامل البُعد البيئي والبُعد الإنساني والبُعد التكنولوجي في إحداث عملية التنمية، وعليه "فإنها - أي التنمية المستدامة - تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتسهم في تحقيق أقصى قدر ممكن من النمو والارتقاء في كل نظام من الأنظمة الثلاثة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، دون أن يتم التركيز على نظام منها على حساب الأنظمة الأخرى" (التميمي، ٢٠٠٨: ٨٢).

وتعد التنمية المستدامة من التحديات الرئيسة التي تواجه عالم اليوم في ظل معدلات النمو العالمية المرتفعة للفقر وعدم المساواة، وتغير المناخ والأزمات المالية والاقتصادية، فلم تعُد هذه المشكلات تقتصر على مكان محدد، بل أصبحت مشكلات عالمية لا تعرف الحدود الجغرافية، وأخذت تهدد الأجيال، ولكي يعيش الإنسان في بيئة تتماشى مع حقوقه وكرامته الإنسانية، لا بد أن يكون ذلك في ظل التنمية المُستدامة (الرشيد، ٢٠٢٠: ٤٥٨).

ولهذا اهتمت دولة الكويت بالتطوير والتنمية في ضوء هذا الاتجاه؛ فقامت بدمج قيم الديمقراطية والسلام والحوار وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى قيم أخرى كالتعامل مع الآخر، ونبذ العنف، والتسامح والوسطية، والاعتدال، وغيرها من

القيم التي تؤكد وترسي ثقافة السلام المحلي والعالمي (الحاوي، ٢٠٠٩: ٦).

وقد أشارت تقارير الأداء التنموي، الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، إلى عديد من التحديات الإدارية والمؤسسية وغيرها التي أثرت بشكل سلبي على مستويات الإنجاز والإخفاق لمشروعات خطط التنمية، كما أظهرت كذلك عديدًا من التحديات المتراكمة التي تواجه دولة الكويت، منذ وقت طويل، ومن الأهمية هنا التأكيد على أن التأخر في مواجهة تلك التحديات لن يعمقها فحسب، بل سيضاعف تكاليف إصلاحها ويستنزف مقدرات الدولة، ويفوت استغلال الفرص لتبوء دولة الكويت مركزًا تنمويا رائدًا بين دول العالم (باطويح، والمناور، ٢٠٢٠: ٤٣، ٤٤).

ولقد جاء إطلاق رؤية الكويت (٢٠٣٥)، بهدف تبوء دولة الكويت مكانة دولية مرموقة في المجال التنموي، بإدارة حكومية فعّالة، واقتصاد متنوع، وبيئة معيشية مستدامة، وتحقيق رعاية صحية عالية الجودة، وتأسيس بنية تحتية متطورة، وتعزيز رأس المال البشري الإبداعي، ومن أهداف هذه الرؤية خفض الاعتماد على النفط كمولد شبه وحيد للإدارات العامة، وتقليص الإنفاق الحكومي، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتمكين الكويتيين من التملك في شركات الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص، كما تهدف الرؤية إلى تحويل دولة الكويت إلى مركز جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجيع روح المنافسة، ورفع كفاءة الإنتاج في ضوء جهاز مؤسسي داعم، وتحقيق التنمية البشرية المتوازنة، وتوفير بنية أساسية متطورة، وبيئة أعمال مشجعة (باطويح، والمناور، ٢٠٢٠: ٣٨، ٣٩).

وتهدف رؤية (٢٠٣٥) كويت جديدة إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتُشجع فيه روح المنافسة، وتُرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وتُرسخ القيم، وتُحافظ على الهوية الاجتماعية، وتُحقق التنمية البشرية والتنمية

المتوازنة، وتُوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة (كويت جديدة، ٢٠٢٣).

وقد وضعت دولة الكويت (رؤية ٢٠٣٥) لمواجهة التحديات المقبلة التي تواجهها، وأهمها: القدرة على تنويع مصادر الدخل القومي، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في ظل تقلب أسعار النفط العالمية، واحتمالية تناقص اعتماد الدول الصناعية على النفط المستورد، مع زيادة الإنتاج النفطي لهذه الدول، وتطوير بدائل أخرى للطاقة، وتدرك دولة الكويت كدولة صغيرة في المنطقة، تعتمد في دخلها القومي على الإيرادات النفطية مدى خطورة المرحلة المقبلة، وبالتالي فقد جاءت هذه الرؤية الإستراتيجية تحت عنوان: "كويت جديدة" في محاولة لاستغلال الموقع الإستراتيجي لدولة الكويت لتكون مركزًا ماليًا وتجاريًا عالميًا، تستطيع من خلاله دولة الكويت ربط أمنها القومي بالأمن العالمي، لذلك فإنه يمكن القول بأن رؤية الكويت (٢٠٣٥) هي إستراتيجية للأمن القومي الكويتي في كافة أبعاده (رؤية الكويت ٢٠٣٥ كويت جديدة، ٢٠٢١: ١٣).

وتمَّ الإعلان عن رؤية الكويت (٢٠٣٥) في عام ٢٠١٧، رؤية منبثقة من تصوُّر الأمير الراحل الشَّيخ صباح الأحمد الصباح تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري من خلال اعتماد سبع ركائزَ رئيسة تتعلَّق بتحقيق المكانة الدولية المتميّزة لدولة الكويت، وتطوير البنية التحتيَّة وإصلاح النظام التَّعليمي لإعداد الشَّباب المبدع، وإدارة حكوميَّة فعالة، وتحسن جودة الخدمات الصحيَّة، وإيجاد اقتصاد متنوّع ومستدام وبيئة معيشيَّة مستدامة (كويت جديدة، ٢٠٢٠).

مشكلة الدراسة:

من الملاحظ أن الشراكة المجتمعية لم تحظَ بالاهتمام المطلوب، على الرغم من أهمية هذا المجال، وحاجة المجتمع الماسة إليه، وكان ينبغي أن يتصدر بقية المجالات من حيث الرعاية والاهتمام والدعم المبني على التكامل المؤسسي، وخاصة في هذا الزمن الذي يشهد تعقدًا في طبيعة التحديات والمشكلات التي

تعرقل نهوض المجتمع، وهو ما يحتم تضافر الجهود، والعمل المشترك (سالم السالم، ٢٠١١: ٢).

وقد اختتم مؤتمر "رؤية الكويت عام ٢٠٣٥م" فعالياته نهاية نوفمبر الماضي، ومن بين ما جاء فيه أن هناك معوقات كثيرة تقف أمام الخصخصة، ويجب إزالتها أو تصحيحها، وهي غياب القناعة السياسية والالتزام الحكومي بتطبيق برامج الخصخصة، وعدم ملاءمة إستراتيجيات الخصخصة من حيث النطاق والأساليب والبرنامج الزمني وقدرة الجهاز التنفيذي، وعدم وضوح الإطار المؤسسي للخصخصة (مركزي، لا مركزي، حكومي أم على مستوى الجهة الحكومية) (المحرن، ٢٠١٠).

وتشير الإحصائيات إلى أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بالكويت لا تزال ضعيفة، بالرغم من زيادتها عبر الزمن، مقارنة بالقطاع الحكومي، فعلى سبيل المثال أظهر الاستطلاع الذي أجرته وزارة التخطيط مؤخرًا أن حجم إسهام القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي بلغ حوالي ٢٠٪، وظل إسهام القطاعات غير المنتجة للنفط (الزراعة والصيد، الإنشاء والصناعة (باستثناء صناعة التكرير) ضعيفًا (تقرير الكويت للتنافسية، ٢٠١٩).

يضاف إلى ما سبق؛ أن ضعف عملية التخطيط تعد من أبرز معوقات تهيئة البيئة التنافسية في دولة الكويت ذات كفاءة وفعالية، وأن عملية التخطيط التنموي في دولة الكويت تعاني من اختلالات عديدة، منها: افتقاد رؤية ورسالة واضحتين للدولة وللأهداف الإستراتيجية التي ينبغي السعي إلى تحقيقها على المدى البعيد، قصور الاهتمام بإعداد الخطط العملية المبنية على أسس علمية سليمة وعناصر كمية يمكن قياسها، ضعف استخدام أساليب التحليل الكمي (النماذج الإحصائية) والكيفي لمساعدة متخذ القرار على اختيار السياسة التي تحقق أعلى فائدة ممكنة للمجتمع، وبأقل التكاليف ما أمكن ذلك، تغليب الجانب الإنشائي والأهداف الفضفاضة أو غير الواقعية التي تؤسس لبيئة خصبة تساعد على القصور في

التنفيذ وغياب آلية التقييم، كما أن الإدارة الحكومية يعوزها وجود آليات محددة وملزمة ومعايير واضحة للجهات الحكومية لتقييم السياسات التي يتم تنفيذها، بحيث يتم الربط بين المدخلات والمخرجات وبين التكلفة وتحقيق الأهداف، من خلال تحديد الانعكاسات السلبية أو الإيجابية للبرامج العامة، ومدى كفاءتها من الناحية الاقتصادية، أو فعاليتها من الناحية العملية في تحقيق أهداف السياسات العامة للدولة (اللجنة الكويتية الوطنية للتنافسية، ٢٠١٩).

وتشير الإحصائيات إلى أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بالكويت لا تزال ضعيفة رغم زيادتها عبر الزمن، مقارنة بالقطاع الحكومي، فعلى سبيل المثال أظهر الاستطلاع الذي أجرته وزارة التخطيط مؤخرًا أن حجم إسهام القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي بلغ حوالي ٢٠٪، وظل إسهام القطاعات غير المنتجة للنفط (الزراعة والصيد، الإنشاء والصناعة -باستثناء صناعة التكرير-) ضعيفًا (تقرير الكويت للتنافسية، ٢٠٠٨).

ومع الجهود المبذولة للتنمية في الكويت في شتى المجالات، إلا أن الواقع ما زال يواجه صعوبات وتحديات أكثر، وهذا ما أكدت عليه الدراسات والبحوث السابقة، ومنها دراستا (الشحومي، ٢٠١٨) و(العبيد، ٢٠٢٠).

وانطلاقًا من أهمية الشراكة المجتمعية، وتعدد المزايا والأهداف التي تحققها في الحياة عامة، وفي حل المشكلات المجتمعية وزيادة معدلات التنمية خاصة؛ تتعاظم الحاجة إلى الاستفادة من هذه المزايا، وذلك بمحاولة تحديد متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة)، وهذا ما تستهدفه الدراسة من خلال محاولتها الإجابة عن الأسئلة الآتية.

أسئلة الدراسة:

١. ما أبرز المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات التربوية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة)؟

٢. ما أبرز المتطلبات المرتبطة بالمجتمع المحلي لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة)؟

٣. ما أبرز المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات الحكومية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة)؟

٤. ما مدى تأثير متغيرات النوع (ذكور/ إناث) والتخصص (تربوي/ تجارة/ إعلام) والدرجة العلمية (أستاذ/ أستاذ مساعد/ مدرس) في رؤية عينة الدراسة لمتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة)؟

أهداف الدراسة:

١. تحديد أبرز المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات التربوية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة).

٢. الكشف عن أبرز المتطلبات المرتبطة بالمجتمع المحلي لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة).

٣. بيان أبرز المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات الحكومية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة).

٤. تحديد مدى تأثير متغيرات النوع (ذكور/ إناث) والتخصص (تربوي/ تجارة/ إعلام) والدرجة العلمية (أستاذ/ أستاذ مساعد/ مدرس) في رؤية عينة الدراسة لمتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة).

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

١. أهمية الشراكة الاجتماعية وما يترتب على تفعيلها من آثار إيجابية.

٢. أهمية التنمية المستدامة وضرورة إشراك جميع الجهات والمؤسسات المجتمعية في تحقيقها.

٣. ندرة الدراسات التي سعت إلى تفعيل الشراكة المجتمعية في مجال التنمية المستدامة بالكويت.

٤. إثراء الأدب التربوي في مجال الشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة.

٥. تعد الدراسة استجابة لتوصية العديد من الدراسات التي أوصت بمزيد من الأبحاث حول موضوع الشراكة المجتمعية ومتطلبات تفعيلها.

٦. يمكن للدراسة أن توضح لأفراد المجتمع كيفية مساهمتهم في الخطط التنموية المحلية وفي تحقيق رؤية الكويت ٢٠٣٥.

الأهمية التطبيقية:

١. إفادة الجهات المجتمعية المهتمة بالشراكة المجتمعية بتحديد أبرز متطلباتها وآليات تفعليها لدى هذه الجهات.

٢. إفادة المؤسسات الحكومية المهتمة بالشراكة المجتمعية بتحديد أبرز متطلباتها وآليات تفعليها لدى هذه المؤسسات.

٣. يمكن للدراسة أن تعالج الضعف الملاحظ في إسهام المجتمع المحلي في خطط التنمية المستدامة وتحقيق رؤية الكويت ٢٠٣٥.

٤. يمكن للدراسة أن تفيد المؤسسات التعليمية بما تسفر عنه من متطلبات لتفعيل الشراكة المجتمعية يتم دمجها في البرامج والخطط الدراسية لهذه المؤسسات.

حدود الدراسة:

١. **الحدود الموضوعية:** المتطلبات (المرتبطة بالمؤسسات التربوية/ المرتبطة بالمجتمع المحلي/ المرتبطة بالمؤسسات الحكومية) لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة).

٢. **الحدود البشرية:** عينة من أعضاء هيئة التدريس الكويتيين موزعين وفق متغيرات النوع (ذكور/ إناث) والتخصص (تربوي/ تجارة/ إعلام) والدرجة العلمية (أستاذ/ أستاذ مساعد/ مدرس).

٣. **الحدود المكانية:** كليات التربية والتجارة والإعلام بجامعة الكويت.

٤. **الحدود الزمانية:** العام الجامعي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣م.

مصطلحات الدراسة:

الشراكة المجتمعية:

تعرف الشراكة المجتمعية بأنها: "شكل من أشكال التعاون لتحقيق أهداف مشتركة، وتقاسم الأدوار وتحمل المسؤوليات، وهي أداة لتنظيم علاقة مستقرة بين مجموعتين أو أكثر" (الشريف، ٢٠١٦).

وتعرف إجرائيًا بأنها: "حالة من الاندماج والتعاون بين المؤسسات الحكومية الرسمية بمختلف اهتماماتها وبين المؤسسات المجتمعية الأهلية والأشخاص داخل المجتمع، من أجل تقديم الدعم المادي والفكري والتخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة في المجتمع".

التنمية المستدامة:

هي "كل ما يؤدي إلى ترقية عادلة متواصلة متكاملة للحياة البشرية حاضرًا ومستقبلًا؛ ضمن إطار حضاري إستراتيجي تعاقدي يصون وينمي البيئة والموارد" (البريدي، ٢٠١٥: ٥٣).

هي: "العملية التي يتم من خلالها تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والاستثمار الأمثل للإمكانات والموارد المادية والبشرية المتاحة، والحفاظ على المنجزات المتحققة، والرفع من مستوى الأداء في مختلف المجالات المجتمعية، بما يضمن حاضرًا مزدهرًا ومستقبلًا مشرقًا".

الدراسات السابقة:

١. **دراسة الشهراني (٢٠٢٢):** هدفت إلى التعرف على واقع إدارة برامج الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية، وتقديم إستراتيجية مقترحة لتطوير إدارة برامج الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية في ضوء نموذج الإدارة الإستراتيجية للبرنامج، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتم بناء استبانة لجمع البيانات وهي مكونة من ستة أبعاد، استهدفت العاملين في إدارات الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية (أكاديميين – وإداريين) وعددهم (١٠٢) من الأكاديميين والإداريين في (١٠) جامعات سعودية حكومية، تم اختيارها حسب التوزيع الجغرافي للمملكة العربية السعودية وهي: (جامعة الملك سعود- وجامعة الإمام محمد بن سعود- جامعة الدمام – جامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل- جامعة تبوك – جامعة حائل – جامعة الملك عبد العزيز – جامعة طيبة – جامعة الملك خالد – جامعة جازان)، وأظهرت نتائج البحث تحقق كل من بُعد: (العمليات- إدارة التغيير التنظيمي – الإستراتيجية - والتحسين المستمر) بدرجة قوية، كما أظهرت تحقق كل من بُعد (التقييم – الحوكمة) بدرجة متوسطة، كما تم بناء إستراتيجية مقترحة لتطوير إدارة برامج الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية في ضوء نموذج الإدارة الإستراتيجية للبرنامج، ونموذج الإدارة المهنية للبرامج، ونموذج كفاءات مديري البرامج، واشتملت الإستراتيجية المقترحة على خمس مراحل رئيسية هي: (التخطيط للإستراتيجية، ثم التحليل الإستراتيجي، ثم تصميم الإستراتيجية، ثم تحديد آليات التنفيذ، وأخيرًا المتابعة والتقويم)، وتضمنت

الإستراتيجية المقترحة ثمانية أهداف إستراتيجية مرتبطة ببرامج ومشروعات وخطط لتحقيقها.

٢. **دراسة الحماد والنوح (٢٠٢٢):** هدفت إلى التعرف على بعض التجارب العالمية الناجحة في الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي، والمتمثلة في نموذج حاضنات الأعمال الجامعية، وتحديد الآليات المقترحة للاستفادة من هذه التجارب في تفعيل استثمار حاضنات الأعمال الجامعية في مجال التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المقارن للأدبيات والوثائق المتاحة، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة تم وضع عدد من التوصيات والمقترحات؛ أهمها: الاستفادة من الأطر التنظيمية المتبعة عالميًّا والتي تبنى عليها مشاريع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وتشجيع القطاع الخاص المحلي والدولي على الاستثمار في مجال التعليم العالي والتدريب بالشراكة مع الجامعات، وإقامة شراكات دولية مع الجامعات العالمية والمراكز والحاضنات الدولية لافتتاح فروع لها في المملكة، واستقطاب الشركات والمؤسسات التعليمية المتميزة لتقديم ورش عمل ومحاضرات عن تجاربهم في مجال الاستثمار المشترك مع الجامعات والكليات والمعاهد، وتحسين الكفاءة في إدارة المشروعات وتشغيلها، والاستجابة السريعة لاحتياجات الأفراد والمجتمع في ظل المرونة التي يتمتع بها القطاع الخاص في التحرك والاستفادة من الفرص واتخاذ القرارات والاستجابة السريعة لأية مشاكل طارئة.

٣. **دراسة بارعيدة والزبيدي (٢٠٢١):** هدفت إلى وضع تصور مقترح لتضمين أبعاد التنمية المستدامة في محتوى كتاب الجغرافيا بالتعليم الثانوي (نظام مقررات) بالمملكة العربية السعودية، استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى، ولتحقيق هذا الهدف أعدت الباحثتان قائمة بأبعاد

التنمية المستدامة الرئيسة والفرعية التي ينبغي تضمينها في محتوى كتاب الجغرافيا بالتعليم الثانوي، وعرضت على عدد من المحكمين المتخصصين، وأصبحت القائمة في صورتها النهائية مكونة من ثلاثة أبعاد رئيسة، وقد قامت الباحثتان بحساب الثبات لأداة التحليل عن طريق تحليل المادة نفسها مرتين، وعلى فترات متباعدة، وتمت مقارنة نتائج تحليل الباحثة الأولى بنتائج تحليل الباحثة الثانية على الفقرات التي سبق تحديدها، وحساب معامل ثبات التحليل بتطبيق معادلة هولستي (Holsti)، وبلغ قيمة متوسط معامل الثبات (٠,٩٥)، وأسفرت النتائج عن وجود تفاوت في توزيع أبعاد التنمية المستدامة الفرعية المتضمنة بمحتوى كتاب الجغرافيا بالتعليم الثانوي، حيث جاء بالمرتبة الأولى البُعد الاقتصادي بنسبة (٥١,١٦٪)، وفي المرتبة الثانية جاء البُعد البيئي بنسبة (٤٣,٦٠٪) وبالمرتبة الأخيرة البُعد الاجتماعي بنسبة (٥,٣٣٪)، ويعود السبب في تلك النتيجة إلى طبيعة موضوعات كتاب الجغرافيا، وعليه قامت الباحثتان ببناء تصور مقترح لتضمين أبعاد التنمية المستدامة في كتاب الجغرافيا بالتعليم الثانوي.

٤. **دراسة القضيبي (٢٠٢١):** هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والتعرف على متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية بينهم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتبعت أداة الدراسة الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: متطلبات الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والخاص جاءت متوسطة، ومتطلبات الشراكة بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والخاص جاءت عالية، كما جاءت المعوقات التي تؤدي إلى تحقيق الشراكة المجتمعية بدرجة عالية.

٥. **دراسة (Iqbal, Q. 2021):** تناولت هذه الدراسة طرق دمج القيادة المستدامة في استدامة الأداء والتحقيق في التأثير الوسيط للتعلم التنظيمي sus- قيادة

مستدامة وأداء مستدام. تم جمع البيانات في هذه الدراسة من إجمالي ٣٦٩ شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في باكستان باستخدام الطريقة العشوائية الطبقية. كانت نمذجة المعادلة الهيكلية للمربعات الصغرى الجزئية تستخدم لتحليل البيانات. أظهرت النتائج: (أ) تأثير إيجابي معنوي لـ sus- القيادة القابلة للتحقيق في التعلم التنظيمي؛ (ب) التعلم التنظيمي بشكل كبير يؤثر على الأداء المستدام؛ (ج) التعلم التنظيمي يتوسط جزئيًّا في العلاقة بين القيادة المستدامة والأداء المستدام. عرضت الدراسة المرسلة نظرية متعمقة لـ NRBV والقدرة الديناميكية واستدامة التطوير. يتم اقتراح نصائح إدارية فعالة للمنظمات لقاء- مواجهة تحديات التنمية المستدامة.

٦. **دراسة الرشيد (٢٠٢٠):** هدفت الدراسة إلى فحص مستوى تضمين محتوى أهداف التنمية المستدامة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ للعام الدراسي ٢٠١٨/ ٢٠١٩م في كتاب العلوم للصف الثالث الابتدائي، ولتحقق هذا الهدف تم بناء قائمة بأهداف التنمية المستدامة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ المتطلب تضمينها في كتب العلوم للصف الثالث الابتدائي، وتوصلت نتائج التحليل إلى أن مُحتوى الكتاب المدرسي قد ركز اهتمامه على البُعد الاجتماعي ويليه البُعد البيئي، بينما أهمل البُعد الاقتصادي والذي لا يقل أهمية عنهما.

٧. **دراسة عبد النبي (٢٠٢٠):** استهدفت الدراسة تقديم تصور تربوي إسلامي لتطوير الشراكة المجتمعية بكلية التربية جامعة الأزهر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات، وطبقت على عينة بلغت (٧٢٥) من المجتمع المحلي وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، وفق متغير المستجيب (مجتمع محلي – هيئة تدريس وهيئة معاونة)، بواقع (٥٨٠) من المجتمع المحلي وفق متغيرات النوع (ذكور- إناث)، المحافظة (سوهاج- القاهرة- الغربية)، و(١٤٥) من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، الدرجة (عضو هيئة تدريس- هيئة معاونة)، التخصص (خدمة

اجتماعية- مناهج وطرق تدريس- التربية الإسلامية- الصحة النفسية- أصول التربية- الإدارة- علم النفس)، وأشارت النتائج إلى أن واقع الشراكة المجتمعية بكلية التربية جامعة الأزهر جاء بدرجة متوسطة، وأنه توجد فروق في استجابات عينة الدراسة من ممثلي المجتمع المحلي تعزى لمتغير النوع لصالح الذكور، كما توجد فروق في استجابات ممثلي المجتمع المحلي تعزى لمتغير المحافظة لصالح القاهرة مقارنة بالغربية وسوهاج، بينما توجد فروق في استجابات عينة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم تعزى لمتغير الرتبة الوظيفية لصالح أعضاء هيئة لتدريس مقارنة بالهيئة المعاونة، وكذلك توجد فروق في استجابات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم تعزى لمتغير التخصص لصالح ذوي تخصص الخدمة الاجتماعية، يليه ذوو تخصص المناهج وطرق التدريس مقارنة ببقية التخصصات، كما توجد فروق في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الجهة المُمَثَّلة لصالح ممثلي كلية التربية من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم مقارنة بممثلي المجتمع المحلي، وفي ضوء النتائج السابقة قدمت الدراسة تصورًا مقترحًا لتطوير الشراكة المجتمعية بكلية التربية جامعة الأزهر.

٨. **دراسة رضوان (٢٠٢٠):** هدفت الدراسة إلى بيان واقع الشراكة المجتمعية بمؤسسات التعليم الأزهري قبل الجامعي، والسبل التي يمكن أن تسهم في تطويره، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على استبانتين، إحداهما لقياس الواقع والأخرى للسبل المقترحة لتطويره، وتكونت عينة الدراسة من (٤٨٨) فردًا موزعين وفق متغيرات (النوع/ الوظيفة، المحافظة/ المرحلة التعليمية)، وأشارت النتائج إلى وجود مستوى متوسط من واقع الشراكة المجتمعية بمؤسسات التعليم الأزهري قبل الجامعي، وموافقة عينة الدراسة بدرجة مرتفعة على السبل المقترحة لتطوير واقع الشراكة المجتمعية بمؤسسات التعليم الأزهري قبل الجامعي، ووجود فروق في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير النوع لصالح الذكور، وتبعًا لمتغير المحافظة لصالح محافظة سوهاج تليها محافظة الإسماعيلية، وتبعًا لمتغير الوظيفة لصالح

المعلمين، بينما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المرحلة التعليمية.

٩. **دراسة أولسونان وتشانج Olssonanet & Chang (2016):** هدفت إلى تقييم وعي الطلاب بالتنمية المستدامة بالسويد، استخدم الباحثان المنهج التجريبي، وطُبق على عينة مكونة من (١٧٧٣) طالبًا في الصفين السادس والتاسع، وأظهرت نتائج الدراسة أن المدارس الخاصة بالتعليم من أجل الاستدامة كان لها أثر إيجابي في تنمية الوعي بالتنمية المستدامة لدى طلاب الصف السادس، بينما كان تأثيرها سلبيًا على طلاب الصف التاسع.

التعليق على الدراسات السابقة:

عرض الباحث فيما سبق بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعه مرتبة زمنيًا من الأحدث للأقدم، ومن خلال هذا العرض تبين تنوع هذه الدراسات في تناولها لمتغيري الدراسة الحالية، بجانب تنوع التوجه العام لهذه الدراسات ما بين دراسات ركزت على دراسة الواقع، سواء للمشاركة المجتمعية أو التنمية المستدامة، ومنها دراسات ركزت على تأثير وتأثر كل من الشراكة المجتمعية أو التنمية المستدامة ببعض المتغيرات، إضافة لتركيز بعض هذه الدراسات على تناول التحديات وسبل التطوير للواقع، كما يلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات، إضافة لتنوع المراحل والبيئات التي طبقت بها هذه الدراسات، وتأتي هذه الدراسة متفقة مع الدراسات السابقة من حيث الاهتمام بكل من الشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة، ومن حيث استخدام المنهج الوصفي، والاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات، ولكنها تختلف عنها في توجهها العام المتمثل في الجمع بين الشراكة المجتمعية وبين التنمية المستدامة، وفي سعيها لتحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل هذه الشراكة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة، وربط كل ذلك برؤية الكويت ٢٠٣٥ كويت جديدة، واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد

مشكلتها، وفي تناول بعض المفاهيم النظرية، بجانب الاستفادة منها في تحديد العينة وبناء وتصميم الأداة وتفسير ومناقشة النتائج.

الإطار النظري:

المحور الأول: الشراكة المجتمعية:

١. مفهوم الشراكة المجتمعية:

تعرف الشراكة المجتمعية بأنها: "تعاون مشترك بين أطراف تربوية وأطراف أخرى، سواء كانوا من داخل المؤسسة التعليمية أو من خارجها، تجمعهم مصالح مشتركة، لتحقيق التواصل بين المتشاركين، أو المشاركة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة من التحديات والمعوقات، والمشكلات التي تواجهها هذه الأطراف المتعاقدة". (الدريج، ٢٠٠٨)

ويشير ألونسو (Alonso, F, 2012: 8) في تعريفه للشراكة المجتمعية بأنها: "حالة مجتمعية فريدة من نوعها، يشارك فيها أطراف عدة سواء أكانوا أفرادًا أو جماعاتٍ أو منظماتٍ أو مصالح خدمية أو مؤسسات اقتصادية، بناء على علاقات تعاقدية مبنية على اتفاقيات متبادلة، استجابة للأولويات المتعلقة بالتنمية، ولذلك فالشراكة تعتمد أكثر على النظام الاتفاقي الرسمي أو شبه الرسمي، وتتماشى الشراكة مع مبادئ المحاسبية Accountability والشفافية Transparency بين جميع المشاركين في عمليات التنمية، فمن خلال الشراكة تتحدد مسئوليات كل شريك، ويحاسب على هذه المسئولية أمام الشريك الآخر".

والشراكة المجتمعية هي: "تركيبة لعلاقة معقدة مرجعها طبيعة تلاقي المجتمع والدولة، ومدى الاتساق بينهما؛ لمعالجة المشكلات وتنفيذ المشروعات التنموية، والتعليمية" (وهبة، ٢٠١٦: ١١٩).

وهي "مجموعة قنوات التواصل والتفاعل بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي متمثلًا في المجالات التنموية المتعددة". (عيسان، وعبد الله، والخنبشية، ٢٠١٩: ٢٦).

ومن خلال مما سبق يتبين أن الشراكة المجتمعية ترتبط بشعور الأفراد والمؤسسات المختلفة بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع وأفراده، وأنها لا يمكن أن تتم إلا إذا كان لدى الأفراد والمؤسسات المختلفة الرغبة في تحقيق تنمية وتقدم المجتمع، وأن عملية المشاركة المجتمعية ليست حكرًا على أفراد أو مؤسسات بعينها، وإنما هي مسئولية مشتركة لكل من يرغب في المساهمة فيها.

٢. أهداف الشراكة المجتمعية:

تعمل الشراكة المجتمعية على تحقق الأهداف التالية:

- تعريف المجتمع بالأدوار المتوقعة منه في العملية التنموية لدعم المؤسسات الحكومية.
- توفير شراكة فعالة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي.
- توثيق العلاقة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي لتجويد خطط التنمية المجتمعية ومشروعاتها.
- تعزيز المسؤولية المشتركة نحو العملية التنموية في المجتمع، وتمكين أبناء المجتمع من العمل معا لخدمة أبنائهم والمجتمع بأكمله. (Myende, P. E. ,2012: p17)

وتؤكد العديد من الدراسات كدراسة كل من؛ (الجهني، ٢٠١٩، والديب وآخرون، ٢٠٢٠) أن المشاركة المجتمعية لا تصبح حقيقية إلا بتحقيق الأهداف التالية:

- إعداد الأفراد ليصحبوا قوة منتجة في المجتمع.
- دعم أبناء المجتمع في تحمل المسئولية لمساعدة المؤسسات الحكومية في تحسين جودة العمل المؤسسي، بما يتفق ومعايير الجودة الشاملة.
- توفير الخبراء للنهوض بالخطط والمشروعات التنموية.

- إعطاء فرصة لكل شريك للمساهمة في العملية التنموية بالمجتمع.
- الاهتمام بنظم الاتصال في المؤسسات الحكومية لتكوين العلاقات الإنسانية والشراكة الفعالة، ودعم التواصل التعاوني لاتخاذ القرارات الخاصة بتطوير الممارسات التنموية.
- معالجة نواحي القصور والضعف بالمؤسسات، وتوفير الدعم المالي والمادي لتفعيل كافة الأنشطة التي تساعد على الابتكار وحل المشكلات.
- تبادل الأفكار والخبرات بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلى المحيط بما يسهم في حجم الكفايات الداخلية والخارجية، ويضمن بدوره تحقيق التطور لتنمية المجتمع.

٣. مقومات الشراكة الناجحة: (العنزي، ٢٠١٧: ٣٨٧)

للشراكة الناجحة سمات ومقومات منها:

- **التميز الفردي Individual Excellence**: لدى كل الشركاء شيء ذو قيمة يمكن إضافته للشراكة، دوافع الشركاء إيجابية وليست سلبية.
- **الأهمية Importance**: هدف كل الشركاء هو نجاح العمل، فلدى الشركاء أهداف بعيدة المدى تؤدي الشراكة دورًا محوريًّا في تحقيقها.
- **الاعتماد المتبادل Interdependence**: لدى الشركاء مقومات ومهارات تكامل بعضها البعض، فلا يمكن لأحد الشركاء أن ينجز بمفرده ما قد ينجزه الشركاء.
- **الاستثمار Investment**: يعلن الشركاء عن أدوارهم في الشراكة وأدوار الآخرين، ويظهروا التزامًا طويل المدى من خلال تقديم الموارد المختلفة لإنجاح هذه الشراكة.
- **المعلومات Information**: الاتصالات جيدة ومفتوحة لدرجة معقولة، يتبادل

الشركاء المعلومات الضرورية لإنجاح الشراكة.

- **التكامل Integration**: يتوصل الشركاء إلى آليات العمل فيما بينهم، يبنون روابط كثيرة بين العديد من الأفراد في كثير من المستويات التنظيمية، يصبح الشركاء معلمين ومتعلمين.
- **المؤسساتية Institutionalization**: يكون للشراكة شكل رسمي ومسئوليات وعمليات اتخاذ قرار واضحة، يمتد هذا الإطار خارج حدود الأفراد الذين قاموا بصياغته، لا يمكن نقض هذا الإطار بسهولة.
- **النزاهة Integrity**: يتعامل الأفراد مع بعضهم البعض بنزاهة تساعد على بناء الثقة، لا يسيئون استخدام المعلومات التي حصلوا عليها، يتعاملون مع بعضهم باحترام.

٤. أقسام ومكونات الشراكة المجتمعية:

تنقسم الشراكة المجتمعية للمواطنين إلى قسمين (الجوهري، ٢٠٠٢: ٤٧):

- **الأول:** ما يمكن أن نسميه بالشراكة النظامية، وهي شراكة المواطنين في أنشطة الجمعيات والمؤسسات المختلفة ومجالات العمل المتعددة، ويمكن قياسها عن طريق العضوية فيها، والشراكة في أنشطتها والمساهمة بالرأي أو المال أو الجهد.
- **الثاني:** ما يسمى بالشراكة الاجتماعية غير النظامية أو ما يمكن أن يدخل في إطار التكافل الاجتماعي وهي شراكة تتم بين الأفراد بعضهم البعض، وهى ليست منظمة أو مرتبطة بعضوية غير محددة ببرنامج معين، بل تخضع لنمط العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد، والشراكة الاجتماعية تحدث نتيجة تفاعل الفرد وتعامله مع أفراد مجتمعه وجماعاته ونظمه ومؤسساته، ويرى البعض أن الشراكة تختلف باختلاف نوع النشاط الذي تسهم فيه، فنجد شراكة المواطنين في قطاع النشاط الأهلي، وفى قطاع النشاط الحكومي أيضًا.

ويقسم (الغامدي (٢٠١٥) الشراكة المجتمعية إلى نوعين رئيسين هما:

- **الشراكة المباشرة:** وتشتمل على التعاون المشترك بين أفراد المجتمع، ومؤسساته، فيما يتعلق بالعملية التنموية للدولة، ويأخذ هذا النوع عدة أشكال منها: استشارة الأسر في الاجتماعات والمؤتمرات العامة واللامركزية الإدارية في المؤسسات التي تقوم على التخطيط الإداري المحلي، ووسائل الإعلام والاستبانات، والبحوث.
- **الشراكة غير المباشرة:** ويقوم بها أشخاص مهتمون بمواضيع مختلفة، أو مكلفون من مؤسسات معينة ومن أشكالها: معرفة ما يدور داخل المدرسة، والمشاركة في الأنشطة داخلها، مع تقديم بعض الوقت والجهد بشكل تطوعي، وأيضًا الاهتمام برؤية المدرسة، ورسالتها، وبرامجها.

ومن صور الشراكة المجتمعية ما يلي: (النبوي وآخرون، ٢٠١٥: ٦١)، (غنيم، ٢٠٢٠):

- **المشاركة المادية:** تتم من قبل فئة الأغنياء، تجاه الآخرين من أبناء المجتمع بهدف إشباع حاجات أساسية لدى الآخرين.
- **المشاركة بالرأي:** تتم هذه الصورة من قبل الأفراد الذين يمتلكون معلومات كافية عن موضوع معين، بهدف إيجاد حلول لمشكلة معينة، أو المساهمة في تطوير عمل معين.
- **المشاركة بالجهد:** وهذا النوع يعتمد على قيام الأفراد من أبناء المجتمع بالعمل تطوعًا في بعض المشروعات، بحيث يجعلها تتم بأقل التكاليف وبصورة أكثر فعالية.
- **المشاركة عن طريق الحث والتوجيه:** تتم هذه الصورة من قبل أفراد لا يمتلكون المال أو الجهد للمشاركة بأعمال معينة، ولكن يمتلكون (كاريزما) وشخصية تجعلهم يمتلكون القدرة على التأثير في الآخرين.

- **المشاركة بحضور الاجتماعات والندوات واللقاءات:** يتم هذا النوع بحضور بعض أفراد المجتمع الاجتماعات والندوات واللقاءات العامة، وكذلك في أعمال اللجان، مما يقوي ويدعم ويضفي الشرعية على الاجتماعات واللقاءات.

وللشراكة المجتمعية مكونان هما: (الجندي، ٢٠٠٣: ٢٦١):

- **المكون الوجداني:** يتمثل في شعور الأفراد بأن الشراكة تحقق آمالهم وطموحاتهم وإحساسهم بالبعد الإنساني في الشراكة، وأنها تبدأ من الشراكة داخل الجماعة وتنتهي بالشراكة على نطاق المجتمع، وأنها ليست استغلالا لجهودهم وأفكارهم وأموالهم بل هي فائدة لهم ولمجتمعهم.
- **المكون المعرفي "العقلي":** ويتضح في سعى أفراد المجتمع إلى البحث والتعرف على الأساليب التي يمكن من خلالها مواجهة مشكلاتهم، وتحرك أفراد المجتمع أنفسهم وحث الآخرين للشراكة معهم في مواجهة المشكلات، والاستفادة منهم في وضع الخطط التنموية والبرامج والمشروعات الكفيلة بمواجهة مشكلات المجتمع والعمل على تنفيذها، ولا بد من أن تدرك الجماعات والقائمون على المؤسسات الاجتماعية والعاملون في مجال التنمية أنه من الضروري التكامل بين المكونات الوجدانية والمعرفية لتحقيق الشراكة الفعالة لصالح المجتمع.

٥. أطراف الشراكة المجتمعية: تتمثل أطراف الشراكة المجتمعية فيما يلي:

(أ) مؤسسات المجتمع المدني: وتسمى بالمنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المحلي، ولها مسميات كثيرة منها: المنظمات الأهلية، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الخدمية. وتتضمن الخدمات الاجتماعية، والمساعدات الخيرية، والاهتمام بشئون البيئة والتنمية والتدريب المهني، وهي ليست جزءًا من الهيكل التنظيمي للدولة، كما أنها لا تهدف إلى الربحية أي لا يستفيد القائمون على إدارتها.

وعرفها (عبد اللطيف، ٢٠٠٧) بأنها: "منظمات أنشئت لتحقيق أهداف اجتماعية محددة، وليس الغرض منها الربح، بل إتاحة الفرصة للأفراد للمشاركة في تنمية المجتمع وزيادة الإحساس بمشكلاته".

(ب) القطاع العام: يستخدم مصطلح "القطاع العام" للدلالة على النشاطات الاقتصادية ذات الملكية الرئيسة للدولة؛ وتركز الدولة معظم أنشطتها الاقتصادية للتشييد والبناء، وخاصة البنية التحتية لها، علاوة على إنتاج السلع وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية، ولذا فإن مفهوم القطاع العام يرتبط ارتباطًا وثيقًا بخدمة المواطن وتلبية لاحتياجات أفراده وتطلعاتهم.

ويُعرف القطاع العام بأنه: المؤسسات والقطاعات التي تمتلكها الدولة: كالمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية والتمويلية والتعليمية والتدريبية والاستشارية والتنظيمية، وتقوم تلك المؤسسات العامة بإدارة بعض النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي تعمل على تحقيق المصلحة العامة وفق معايير الكفاية والفعالية في الأداء، وتتميز تلك المؤسسات بأن لها ميزانيتها المستقلة، إلا أنها تدار من قِبل الحكومات وتخضع للسيطرة الكاملة للدولة، وعادة ما يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي للاقتصاد، ويتم النظر إلى الدولة بوصفها وحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص، غير أن هذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزءًا لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية للدولة (الحمش، ٢٠٠٦؛ الأمين، ٢٠١٤).ويشتمل القطاع العام على كل الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة والإطار المنظم لها، التي تعمل على تنفيذ سياسات الدولة من خلال قانون الخدمة المدنية وبعض الأنظمة القانونية الخاصة بهدف تحقيق مبدأ المصلحة العامة، وتحقيق سياسات الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (حمدونة، ٢٠١٧: ١٨).

(ج) القطاع الخاص: يُنظر إلى القطاع الخاص على أنه: قطاع الصناعة والأعمال

المرتبط بالمؤسسات أو الشركات المملوكة لأشخاص، وغير مرتبطة بحكومة الدولة، أو أيّة مؤسسة من مؤسساتها. كما ينظر إليه بأنه: مجموعة المهن والأعمال التي يعمل فيها فرد أو مجموعة من الأفراد شريطة امتلاكه لخبرات أو مهارات، سواءً بالاعتماد على التدريب المهني، أو التعليم الأكاديمي، ويسهمُ القطاع الخاص من خلال توفير فرص العمل ضمن مُنشآته الخاصة في توفيرِ الدخل للأفراد.

(د) مؤسسات الإعلام: اتسع مفهوم الإعلام في الوقت الراهن ليشمل كل أسلوب من أساليب جمع ونقل المعلومات والأفكار طالما أحدث ذلك تفاعلًا ومشاركة من طرف آخر مستقبل (عبد الفتاح، ٢٠١١: ١٠)، ويؤدي الإعلام دورًا مهمًا في المجتمع من خلال تزويد أفراده بالمعلومات، وزيادة ثقافة المشاركة لديهم، وزيادة وعيهم، وتنمية الانتماء لديهم تجاه مجتمعهم.

وتمتلك مؤسسات الإعلام عدة وسائل جماهيرية، أهمها: التليفزيون، والإذاعة، والإنترنت، والصحافة الورقية والإلكترونية، والمعارض، والمتاحف، والمسرح، والسينما، والمكتبات وغيرها، وتُعد المؤسسات الإعلامية أحد أطراف/ أشكال الشراكة المجتمعية ذات التأثير الفعال في المشروعات التنموية، من خلال امتلاكها القدرة على تشكيل الرأي العام، وتوجيهه، وتزويده بالمعارف والمعلومات، والإيجابيات، والسلبيات واقتراح الحلول لها (بصلي، ٢٠١٠).

٦. متطلبات الشراكة المجتمعية:

نظرًا لقدرة الشراكة المجتمعية على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، والإسهام في مشروعات التنمية المستدامة وخططها، فإنه توجد مجموعة من المتطلبات التي يلزم توافرها؛ حتى تحقق عملية الشراكة أهدافها، وتؤتي ثمارها المرغوبة، وهذه المتطلبات تتمثل في: (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١: ٢٠) (Gzirishyili, David, 2002: 12) (رستم، ٢٠٠٣: ٢٤)

- **وعي المواطنين بشئون المجتمع:** من خلال وعي أفراد المجتمع بالشئون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفهم العوامل والقوى التي تفرزها، والاقتناع بأن التغيير ممكن من خلال جهود الفرد والجماعة التي لو تم وضع آليات لتنظيمها، فسوف تحقق أقصى تأثير لها، وتعكس حاجات المواطنين وظروف حياتهم.
- **مشاركة فئات المجتمع كافة:** وتضم هذه الفئات (الحكومة، الأسرة، المؤسسات غير الحكومية، القطاع الخاص، المنظمات المحلية والدولية). ولكل فئة من الفئات السابقة دور يمكن أن تسهم به في تطوير عمليتي التخطيط والتنفيذ للمشروعات التنموية.
- **تشكيل بناء تنظيمي للمشاركة:** ويأخذ هذا البناء عدة صور منها: مجلس المجتمع، المجلس الاستشاري للخطط والمشروعات التنموية، مجموعة متكاملة من هذه المجالس. ولا تنفرد سلطة بعينها في تشكيل هذه المنظمات، بل يتم مشاركة الجميع في تحديد أفضل نمط للتنظيم يناسب احتياجات المواطنين، مع وضع الإطار التشريعي الذي يحكم برنامج العمل، ويحدد بوضوح مهمة كل طرف من أطراف المشاركة، مع إسناد إدارة هذه التنظيمات إلى الأشخاص المؤهلين لهذا العمل، وتزويدهم بالبرامج التدريبية المناسبة التي تمكنهم من قيادة العمل التشاركي وتحقيق أهدافه. ولنجاح هذا البناء التنظيمي ينبغي توافر إستراتيجية للاتصال تمكن جماعات المجتمع المدني من المساهمة في تنمية وتطوير أي مشروع أو عمل ما؛ حيث تلعب هذه الإستراتيجية دورًا كبيرًا في تعزيز جهود المشاركة من خلال: التمثيل الواسع للمجتمع المدني، خلق حوار بين ممثلي المجتمع المدني والحكومة، إتاحة الفرص والوسائل للمساهمة في عملية الإعداد من بُعد.
- **الإعلان المسبق عن المشروعات المزمع تنفيذها:** حتى يتسنى لجميع أطراف المجتمع القيام بدور في عملية التنفيذ، فهناك الكثير من المتطوعين الراغبين

في المشاركة، ولكنهم لا يعرفون سبل ذلك. كما قد يغفل آخرون عن أهمية الدور الذي يمكنهم القيام به لتطوير التعليم، وهنا يأتي دور الإعلام في تنظيم حملة لتوعية المجتمع بأهمية المشاركة في التعليم بما يسهم في ترسيخ قيم ثقافة المشاركة، وتوضيح الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التنموية، والتوعية بمخاطر المشكلات التي تعوق عملية التطوير، ودعم قيم التفكير العلمي والنقدي والابتكاري، فضلًا عن قيم المشاركة والحوار، مع الاهتمام بتوفير مساحة واسعة تنعكس فيها إبداعات الأفراد ووجهات نظرهم الخاصة بالعملية التنموية.

- **وضع مدخل شامل لمشاركة المجتمع المحلي:** يسمح للجهات المسئولة عن خطط ومشروعات التنمية بتحليل ممارساتها الحالية، وتحديد نقاط القوة والضعف، ووضع خطط للأنشطة المستقبلية تستند إلى احترام الطاقات المتنوعة لفئات المجتمع كافة، بما يسهم في تحقق التنمية المستدامة، مع إحداث الاتساق بين إسهامات المجتمع وأهداف المؤسسات التنموية.
- **التقويم المستمر والمحاسبية:** من الضروري القيام بتقويم مستمر لممارسات المشاركة بمجرد بدء التنفيذ، فالمجتمعات في حالة تطور دائمة وكذلك احتياجاتها ومطالبها، لذا تحتاج إستراتيجيات المشاركة المجتمعية إلى تطوير وتعديل؛ حتى تساير هذا التطور. كما ينبغي أن تصمم الخطط الأساسية وتدرس بعناية على أن تكون مرنة بما يسمح بإجراء التعديلات المطلوبة أثناء التنفيذ.

بجانب ما سبق - ولكي تتحقق أهداف الشراكة المجتمعية في العملية التنموية- لا بد من توفر بعض المبادئ التي يمكن الأخذ بها من أبرزها: (ملكاوي، والقضاة، ٢٠١٨)

- إعادة النظر في القوانين والقرارات الوزارية التي تعوق تفعيل الشراكة.
- تشجيع المؤسسات الحكومية على الانفتاح على المجتمع المحلي.

- تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن يتم فيها الشراكة.
- تطبيق مبدأ الإفادة من الأفكار والممارسات التي تساعد على تطوير الخطط والمشروعات التنموية، بغض النظر إذا كان مصدرها داخل المؤسسة أو خارجها.

ويستنتج الباحث مما سبق أن عملية الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي ليست عملية بسيطة، بل تحتاج إلى متطلبات تؤدي إلى إعادة صياغة مفهوم جديد للعلاقات بين الأطراف المشاركة.

المحور الثاني: التنمية المستدامة:

١. مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها: "هي نموذج التنمية الذي يستطيع من خلاله أفراد المجتمع تنمية أنفسهم ومؤسساتهم بالطريقة التي تجعلهم قادرين على تعبئة مواردهم لإحداث تحسين مستمر لنوعية الحياة التي يعيشونها بمختلف جوانبها، أي هي تنمية اجتماعية اقتصادية سياسية ثقافية بيئية تعتمد على عوامل اجتماعية مؤسسية (ليلة، ٢٠٠٢: ٨٨).

كما تعرف التنمية المستدامة: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدًا وتداخلاً فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي (عماري، ٢٠٠٨: ٤).

وعرفها طاهر (٢٠١٣: ٥١) بأنها: "السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ في الاعتبار قدرات وإمكانات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة".

ومما سبق يتبين أن التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد تقوم على التخطيط

والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة من جهة وبعدها البيئي من جهة أخرى، وتشمل الاستثمار الأمثل للموارد، وتوفير حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد، والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر.

كما يلاحظ أن الإنسان هو محور جُل التعريفات المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي ومحاربة البطالة، فالتنمية البشرية تعد حجر الأساس للتنمية المستدامة.

٢. مبادئ التنمية المستدامة:

عند الحديث عن مبادئ التنمية المستدامة لا بد أن نأخذ في الاعتبار الأبعاد الأساسية للاستدامة البيئية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية، إضافة إلى البُعد الثقافي، وبالتالي ستأخذ أشكالًا عديدة في أنحاء العالم. فالمبادئ التي تكمن وراء الاستدامة تشمل مفاهيم واسعة مثل: المساواة بين الأجيال، والسلام، وحفظ البيئة وصيانتها، والتقليل من استخدام الموارد غير المتجددة، والحفاظ على حالة الموارد البيئية الطبيعية. فضلًا عن حق الأفراد في حياة صحية ومنتجة، تتواءم مع الطبيعة، والقضاء على الفقر، وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة (اليونسكو، ٢٠١٣).

وتتحدد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة فيما يلي: (دوجلاش، ٢٠١٠: ٢١)

- **الإنصاف:** أي حصول كل فرد على حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع.
- **التمكين:** بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات. وذلك من أجل زيادة حس الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة إيجابية في عملية التنمية.
- **التضامن:** بين الأجيال وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع، وبين المجتمعات

الأخرى للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

إضافة لما سبق يمكن عرض أبرز مبادئ التنمية المستدامة بإيجاز على النحو التالي:

- **الشراكة في عملية التنمية المستدامة:** كي تتحقق التنمية المستدامة، من الأهمية تحقق الشراكة بين جميع فئات المجتمع بفعالية لإنجاحها، حيث اشتركت الأجيال المتعاقبة في التاريخ الإسلامي كل جيل بحسبه في الموارد الأرضية الطبيعية: وقد أكد القرآن الكريم هذه الحقيقة في قوله تعالى ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ (الحجر: ٢١)، ويُسأل الإنسان عن هذه الموارد كيف استغلها وهل أهدرها أم حافظ عليها وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ (التكاثر: ٨).
- **التربية على المحافظة على الموارد والعمل على عدم استنزافها أو إفسادها:** ويظهر هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا﴾ (الأعراف: ٥٦)، وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَبْغِ الفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللهَّ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القصص: ٧٧)، وهذا أوضح دليل على أن الإسلام يقوم على المحافظة على البيئة والموارد والاطراد في التنمية، حتى إلى آخر لحظة في عمر البشرية بأكملها.
- **التوازن والاعتدال التربوي:** حيث تدعو الشريعة الإسلامية الإنسان إلى الاعتدال في استخدام الموارد والأخذ منها بقدر حاجته وبدون إسراف، وبدون إفراط أو تفريط، فيقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ (الفرقان: ٦٧)، وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ البَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (الإسراء: ٢٩). ويؤدي التفاوت في الكم بين مكونات المجتمع البيئي دورًا كبيرًا في الحفاظ على توازنها، فحينما يقول الحق سبحانه وتعالى ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ (القصص: ٧٧)، فهذه إشارة

إلى أن الأشياء لم تخلق عبثًا وأن الكم يؤدي دورًا في تماسكها وتناسقها وتوازنها، وأيضًا يلعب الكيف دورًا بارزًا في استمرار هذا التوازن.

- **التربية على الاستخلاف في الأرض والحفاظ عليها حراسة الأرض والاستخلاف عليها:** لقد اختار الله الإنسان ليكون خليفة في الأرض، لذا تعد الخلافة مركزًا لكل عمل إنساني في الكون. ويقول سبحانه وتعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْض خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٣٠)، لذلك على ولي الأمر أن يتحمل مسئوليات خاصة لكي يرقى إلى مستوى المسئولية، كما أن المسئولية تجاه الله تتضمن حسن أداء المسئول التي تنتقل من جيل إلى جيل ومن جماعة إلى جماعة، وكذلك تحقيق الخير للآخرين من البشر في الأجيال القادمة، وتطويع الطبيعة لخدمة أغراض البشر واستزراع مواردها وإنتاجها، ولكن يجب أن يحدث ذلك في ظل مفهوم الخلافة، وليس على سبيل الجشع والاستغلال والأطماع الشخصية (سراج الدين، ٢٠٠٤: ١٢٣).

- **مبدأ الحد من الفقر والفقراء وتحقيق التكافل الاجتماعي:** اهتم الإسلام بالفقراء والضعفاء والمحتاجين، حيث إن الدين الإسلامي دين يقوم على الشفقة والرحمة والعدل والتوازن بين أفراده؛ لذلك فالنظام الإسلامي يقدم لأفراده إطارًا من الأمن الاجتماعي والرفاهية، بحيث يكون للفقراء والمحرومين حق معلوم في جزء من المال العام، فلا يتركون للاعتماد على الإحسان، وتعد الزكاة ضريبة الأغنياء وللفقراء الحق المطلق فيها، حيث إن المال مال الله وهم مستعملون عليه، وذلك يظهر في قوله تعالى ﴿آمِنُوا باللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (الحديد: ٧)، وفي هذا حكمة كبيرة انفردت بها الشريعة الإسلامية عن مبادئ التنمية المستدامة الحديثة، لأن الأغنياء إن لم يعطوا الفقراء سيضطرون إلى الضغط على

الموارد الطبيعية واستنزافها من أجل الحصول على قوتهم وقوت أولادهم، ويعد ما تقوم به الدول الفقيرة من قطع جائر لغاباتها، وإقامة الصناعات الملوثة للبيئة مثالًا لما يمكن أن يفعله الفقر من دمار للبيئة، وبالتالي تترتب عليه آثار اجتماعية خطيرة، منها تفاقم المشاكل الصحية والإضرار بموارد المجتمع.

- **مبدأ العدالة في توزيع الموارد بين الأفراد وبين الأجيال المتعاقبة:** ففي الحديث الشريف يقول النبي ﷺ: "ما من مسلم يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة" (البخاري، ١٩٨٧: ٢٣١). وتجدر الإشارة إلى أن الوقف الخيري من أروع الأمثلة في الإسلام على العطاء بين الأجيال، واهتمام الأجيال الماضية بالأجيال الحالية والقادمة، حيث يتمثل الوقف في دعوة أشكال منها: أن تكون أراضي مخصصة للاستخدام في المشاريع الخيرية، مثل دور الأيتام أو المشافي، أو دور رعاية العجزة، أو أن يكون عقارًا أو مالًا مخصصًا للإنفاق على هذه المشاريع الخيرية الاجتماعية، وبهذا يقدم الإسلام النموذج المثالي للعطاء بين الأجيال، والذين سبق فيه مبادئ التنمية المستدامة الحديثة بأكثر من ١٤٠٠ عام.

- **مبدأ الشورى والمشاركة السياسية:** حيث أكد الإسلام على مبدأ المشورة من خلال الجماعة، فقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (الشورى: ٣٨)، والمشاركة الشعبية في الحكم تظهر العيوب في خطط التنمية المركزية، مما يفيد كثيرًا في علاج هذه العيوب وتلافيها.

٣. عناصر التنمية المستدامة ومستوياتها:

أ- الثروة البشرية: وتعتمد الثروة البشرية على رأس المال البشري، والذي يعني بمخزون المعارف، والمهارات الكامنة في قوة العمل على مستوى المجتمع ككل، والقادر على تحقيق التنمية، كما ترتكز الثروة البشرية أيضًا على رأس المال الفكري، والذي يتمثل في هؤلاء القادرين على الإبداع والابتكار

والمخاطرة المسحوبة، وعلى إيجاد حلول للمشاكل، وعلى تحقيق أعلى مستويات من الإنتاجية، وأيضًا على إحداث تعظيم تحولات القيمة (مصطفى، ٢٠٠٦: ٥٠، ٥١).

ب- **رأس المال والتكنولوجيا:** تعتمد التنمية المستدامة في تحقيقها على عنصر أساسي وهو عنصر رأس المال بجميع أنواعه: رأس المال المادي Financial capital ويقصد به رأس المال النقدي أو العيني، ورأس المال الإنتاجي Produced capital ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات، ورأس المال الاجتماعي Social capital ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها (غنيم، وأبو زنط، ٢٠٠٧: ٤٤، ٤٥)، وكذلك يتمثل في إقامة علاقات مؤسسية رشيدة وفعالة بين مختلف المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية، وبين مختلف المؤسسات الخاصة والعامة والحكومية وغير الحكومية، وصولًا إلى تحقيق مصالح بناءة لكل المؤسسات في المجتمع باختلاف أنشطتها (مصطفى، ٢٠٠٦: ٥٠)، وكذلك تحتاج التنمية المستدامة لتحقيق برامجها إلى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على تحقيق آليات التنمية المستدامة في حدود الممكن بيئيًا، ودون تجاوز لإمكانيات البيئة وقدراتها على استيعاب النفايات، إلى جانب استخدام التكنولوجيا المعلوماتية.

ج- **الموارد الطبيعية:** ويقصد بها كل مكونات البيئة الطبيعية الحية، وغير الحية، وتختلف هذه الموارد في خصائصها، من حيث درجة استمراريتها وتجددها، وملكيتها وقدرتها على تحمل الأنشطة المختلفة (قاسم، ٢٠٠٧: ٦١)، وتشمل الموارد الطبيعية: الماء، الهواء، التربة، التنوع البيولوجي.

وتعتبر حياة البشر فقط، بل تمتد إلى ما هو أخطر من ذلك وهو المحافظة عليها من أجل البقاء، وجدير بالذكر أنه إذا حدث أي خلل أو نقص في إحدى هذه المكونات الثلاث تختل عملية التنمية المستدامة، لأنه لو زاد المال اليوم واستنزفت

الطبيعة فسوف ينقص المال غدًا (السروجي، ٢٠٠١: ٣٥٠).

ويستنتج من ذلك أن عملية التنمية المستدامة عملية متكاملة لا يمكن تجزئتها حيث تبدأ من المستوى المحلي، وتمتد لتتكامل مع المستوى الإقليمي ثم المستوى العالمي، بيد أن العمل فيها لا بد أن يبدأ على مستوى الوحدات الصغرى، ثم الوحدات الوسطى، ثم الوحدات الكبرى ليتحقق التوازن المطلوب، حيث إن هناك كمًّا من التشابك والارتباطات بين هذه الوحدات على المستوى العالمي لا نستطيع فصله، وإنما يحدث العمل على مستوى الوحدات الفرعية ليمتد ويشمل الوحدات الكلية في إطار نظرية الأنساق لتنتج في النهاية عملية منظمة ومتكاملة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لمناسبته لطبيعة الدراسة وأهدافها.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت.

عينة الدراسة ومواصفاتها: اقتصرت الدراسة على عينة بلغت (٢٤٦) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، حيث تم تصميم الاستبانة إلكترونيًا ونشرها على المجموعات الإلكترونية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، وبناء على ما تم التوصل إليه من استجابات مكتملة بلغت العينة (٢٤٦) موزعين وفق متغيرات النوع (ذكور/ إناث) والتخصص (تربوي/ تجارة/ إعلام) والدرجة العلمية (أستاذ/ أستاذ مساعد/ مدرس)، ويوضح الجدول التالي مواصفات عينة الدراسة وفق متغيراتها:

جدول رقم (١): يوضح توزيع أفراد العينة حسب (النوع- الدرجة العلمية- التخصص)

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكور	١٣٤	٥٤,٥
	إناث	١١٢	٤٥,٥
الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	١٠١	٤١,١
	أستاذ مشارك	٨٥	٣٤,٦
	أستاذ	٦٠	٢٤,٤
التخصص	تربوي	٨٩	٣٦,٢
	تجارة	٨٠	٣٢,٥
	إعلام	٧٧	٣١,٣
المجموع		٢٤٦	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١) أن نسبة أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس الذكور أكبر من نسبة أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس الإناث، حيث بلغت النسب على الترتيب، (٥٤,٥٪)، (٤٥,٥٪).

ويتضح أيضًا أن نسبة أفراد العينة من الأساتذة المساعدين أكبر من نسبة أفراد العينة من الأساتذة المشاركين، والأساتذة، حيث بلغت النسب على الترتيب، (٤١,١٪)، (٣٤,٦٪)، (٢٤,٤٪).

كما يتضح أيضًا أن نسبة أفراد العينة من المنتسبين لكلية التربية أكبر من نسبة أفراد العينة من المنتسبين لكليتي التجارة والإعلام، حيث بلغت النسب على الترتيب، (٣٦,٢٪)، (٣٢,٥٪)، (٣١,٣٪).

مبررات تحديد العينة:

تم الاقتصار على أعضاء هيئة التدريس بكليات (التربية/ الإعلام/ التجارة)

لعدة مبررات أبرزها ما يلي:

١. صعوبة التطبيق على جميع التخصصات داخل الجامعة.

٢. أن أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية منوط بهم تدريس موضوع الشراكة المجتمعية، ولديهم دراية كافية بمتطلبات تفعيله تبعًا لطبيعة تخصصهم.

٣. أن أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام من واقع تخصصهم الإعلامي لديهم الاتصال المباشر بمختلف ممثلي المجتمع المحلي، وكذلك ممثلي المؤسسات المجتمعية المختلفة، ويمكن أن يكون لوجهة نظرهم ارتباط قوي بالواقع، وتعبير فعلي عن متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية.

٤. أن أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة يتناولون الشراكة المجتمعية في العديد من أبحاثهم ودراستهم، وكذلك المقررات الدراسية التي يدرسونها باعتبارها نوعًا من الاستثمار الذي يعد من صميم تخصص التجارة، وبالتالي لديهم وعي كافٍ بالموضوع وأبعاده ومتطلبات تفعيله.

أداة الدراسة: تم استخدام استبانة من إعداد الباحث، وتم إعداد الاستبانة وبناؤها بالاستفادة من الإطار النظري للدراسة، وبالرجوع إلى الأدبيات التربوية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، بجانب الاسترشاد بآراء الخبراء والمتخصصين في المجال، ومن الدراسات التي تم الاعتماد عليها في بناء الاستبانة دراسات (الشهراني ٢٠٢٢، الحماد والنوح ٢٠٢٢، وبارعيدة والزبيدي ٢٠٢١، والقضيبي ٢٠٢١، والرشيد٢٠٢٠، وعبد النبي٢٠٢٠، ورضوان ٢٠٢٠). وجاءت الاستبانة مكونة من جزأين، يشمل الجزء الأول البيانات الأولية، بينما يتكون الجزء الثاني من ثلاثة محاور، يتعلق المحور الأول بالعبارات التي تحدد أبرز المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات التربوية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة)، وشمل المحور الثاني أبرز المتطلبات المرتبطة بالمجتمع المحلي لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت

جديدة)، وعرض المحور الثالث أبرز المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات الحكومية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة)، وتكون كل محور من (١٥) عبارة بإجمالي (٤٥) عبارة للاستبانة مجملة، وأمام كل عبارة تدرج خماسي يعبر عن درجة الموافقة على أهمية العبارة بحيث تتراوح ما بين مرتفعة جدًّا وتعطى (٥) درجات، ومرتفعة وتعطى (٤) درجات، ومتوسطة تعطى (٣) درجات، ومنخفضة وتعطى (٢) درجتان، ومنخفضة جدًا وتعطى (١) درجة واحدة فقط، وتتراوح الدرجات على كل محور ما بين (١٥) إلى (٧٥) درجة، بينما تتراوح على الاستبانة مجملة ما بين (٤٥) إلى (٢٢٥) درجة، وتدل الدرجة المرتفعة على وجود موافقة مرتفعة على عبارات المحور، بينما تدل الدرجة المنخفضة على العكس.

صدق أداة الدراسة:

أ- **الصدق الظاهري:** تم التأكد من صدق الاستبانة الخارجي من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في المجال محل الدراسة، بلغ عددهم (١٣) محكمًا بكليات (التربية/ الإعلام/ التجارة) بجامعتي الكويت والأزهر بالقاهرة؛ وذلك للقيام بتحكيمها بعد أن يطلع هؤلاء المحكمون على عنوان الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها، فيبدي المحكمون آراءهم وملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة من حيث مدى ملاءمة الفقرات لموضوع الدراسة، وصدقها في الكشف عن المعلومات المرغوبة للدراسة، وكذلك من حيث ترابط كل فقرة بالمحور الذي تندرج تحته، ومدى وضوح الفقرة، وسلامة صياغتها، واقتراح طرق تحسينها بالإشارة بالحذف والإبقاء، أو التعديل للعبارات، والنظر في تدرج المقياس، ومدى ملاءمته، وغير ذلك مما يراه مناسبًا. وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم تم تعديل بعض العبارات، وكذلك تم إضافة وحذف بعض العبارات بحيث أصبحت صالحة للتطبيق في الصورة النهائية.

ب- الصدق الذاتي: بعد تحكيم الاستبانة والالتزام بتعديلات السادة المحكمين، تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية بلغت (٦٠) عضوًا لهيئة تدريس من غير العينة الأساسية، وبعد تفريغ الاستبانات وتبويبها، تم حساب الصدق الذاتي باستخدام حساب معامل (ارتباط بيرسون)، وكانت درجة الصدق الذاتي كما بالجدولين التاليين:

جدول رقم (٢): معامل الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية للمحور التابعة له (ن=٦٠)

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث	
م	قيمة الارتباط	م	قيمة الارتباط	م	قيمة الارتباط
١	**٠,٥٦٥	١٦	**٠,٥٩٨	٣١	**٠,٨٠٤
٢	**٠,٦٤٤	١٧	**٠,٧٧٦	٣٢	**٠,٦٢٤
٣	**٠,٥٣٦	١٨	**٠,٦٥٠	٣٣	**٠,٧٣٢
٤	**٠,٥٨٣	١٩	**٠,٧١١	٣٤	**٠,٦٢٦
٥	**٠,٥٥٩	٢٠	**٠,٧٢٢	٣٥	**٠,٧٥٣
٦	**٠,٥٩٩	٢١	**٠,٦٣٤	٣٦	**٠,٧٥٢
٧	**٠,٥٥٦	٢٢	**٠,٦٣٠	٣٧	**٠,٥٥٥
٨	**٠,٦٠١	٢٣	**٠,٧٨٩	٣٨	**٠,٧٢٣
٩	**٠,٦٧٨	٢٤	**٠,٦٠٤	٣٩	**٠,٥٥٠
١٠	**٠,٥٧٧	٢٥	**٠,٦٩٤	٤٠	**٠,٧٨٠
١١	**٠,٦٦٦	٢٦	**٠,٥٧٨	٤١	**٠,٥٢٢
١٢	**٠,٥٥٧	٢٧	**٠,٧٦٢	٤٢	**٠,٦٩٠
١٣	**٠,٦٧١	٢٨	**٠,٥٩٥	٤٣	**٠,٧٧٧
١٤	**٠,٥٢٨	٢٩	**٠,٥٠٧	٤٤	**٠,٥٣٨
١٥	**٠,٦٥٧	٣٠	**٠,٦٢٣	٤٥	**٠,٦٣٧

يتضح من الجدول رقم (٢) وجود ارتباط دال إحصائيًا بين عبارات كل محور من المحاور الثلاثة للاستبانة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، حيث تتراوح قيم الارتباط ما بين (٠,٥٠٧) إلى (٠,٨٠٤)، كما جاءت قيم(ر) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠١)، مما يدل على صدق الاستبانة.

جدول رقم (٣): معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للاستبانة (ن=٦٠)

م	المحور	قيمة الارتباط
١	المحور الأول	**٠,٨٧٢
٢	المحور الثاني	**٠,٨٩٩
٣	المحور الثالث	**٠,٨٩٤

يتضح من الجدول رقم (٣) وجود ارتباط دال إحصائيًا بين بين الدرجة الكلية للمحاور الثلاثة للاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة التابعة له، حيث تتراوح قيم الارتباط ما بين (٠,٨٧٢) إلى (٠,٨٩٩)، كما جاءت قيم (ر) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠١)، مما يدل على صدق الاستبانة.

ثبات أداة الدراسة: تم حساب الثبات الاستبانة، باستخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤): معامل الثبات لمحاور الاستبانة ومجموعها الكلي(ن=٦٠)

المحور	عدد العبارات	الموافقة	
		معامل ألفا كرونباخ	درجة الثبات
المحور الأول	١٥	٠,٩٠٥	كبيرة
المحور الثاني	١٥	٠,٨٥٥	كبيرة
المحور الثالث	١٥	٠,٨٩٦	كبيرة
مجموع الاستبانة	٤٥	٠,٩٤٢	كبيرة

يتضح من الجدول رقم (٤) أن جميع قيم معامل ألفا كرونباخ (الثبات) في محاور الاستبانة الثلاثة ومجموعها كبيرة، حيث تراوحت قيمة معامل الثبات (٠,٨٥٥- ٠,٩٤٢)، مما يشير إلى ثبات تلك الاستبانة، ويمكن أن يفيد ذلك في تأكيد صلاحية الاستبانة فيما وضعت لقياسه، وإمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة الحالية، وقد يكون ذلك مؤشرًا جيدًا لتعميم نتائجها.

تصحيح الاستبانة: تعطى الاستجابة (مرتفعة جدًّا) الدرجة (٥)، (مرتفعة) الدرجة (٤)، (متوسطة) الدرجة (٣)، والاستجابة (منخفضة) تعطي الدرجة (٢)، والاستجابة (منخفضة جدا) تعطي الدرجة (١)، وبضرب هذه الدرجات في التكرار المقابل لكل استجابة، وجمعها، وقسمتها على إجمالي أفراد العينة، يعطي ما يسمى بـ (الوسط المرجح)، الذي يعبر عن الوزن النسبي لكل عبارة على حدة كما يلي:

$$\text{التقدير الرقمي لكل عبارة} = \frac{(\text{٥ × ك مرتفعة جدًّا}) + (\text{٤ × ك مرتفعة}) + (\text{٣ × ك متوسطة}) + (\text{٢ × ك منخفضة}) + (\text{١ × ك منخفضة جدًا})}{\text{عدد أفراد العينة}}$$

وقد تحدد مستوى الموافقة لدى عينة الدراسة (تقدير طول الفترة التي يمكن من خلالها الحكم على الموافقة من حيث كونها مرتفعة جدًّا، مرتفعة، أم متوسطة، أم منخفضة، أم منخفضة جدًا من خلال العلاقة التالية: (جابر، وكاظم، ١٩٨٦: ٩٦)

$$\text{مستوى الموافقة} = \frac{\text{ن} - ١}{\text{ن}}$$

حيث تشير (ن) إلى عدد الاستجابات وتساوى (٥)، ويوضح الجدول التالي مستوى ومدى موافقة العبارة لدى عينة الدراسة لكل استجابة من استجابات الاستبانة:

جدول رقم (٥): يوضح مستوى الموافقة لدى عينة الدراسة

مستوى الموافقة	المدى
منخفضة جدًا	من ١ وحتى ١,٨
منخفضة	من ١,٨١ وحتى ٢,٦
متوسطة	من ٢,٦١ وحتى ٣,٤
مرتفعة	من ٣,٤١ وحتى ٤,٢
مرتفعة جدًّا	من ٤,٢١ وحتى ٥

الأساليب الإحصائية المستخدمة: بعد تطبيق الاستبانة وتجميعها، تم تفريغها في جداول لحصر التكرارات ولمعالجة بياناتها إحصائيًا من خلال برنامج الحزم الإحصائية (Statistical Package for Social Sciences (SPSS الإصدار الخامس والعشرين. وقد استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تستهدف القيام بعملية التحليل الوصفي والاستدلالي لعبارات الاستبانة، وهي: معامل ارتباط بيرسون، والنسب المئوية في حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية الموزونة، والانحرافات المعيارية، واختبار ت لعينتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه، واختبار Scheffe للمقارنات الثنائية البعدية.

نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها:

نتائج الإجابة عن السؤال الأول الذي نص على ما يلي: ما المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات التربوية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥؟

للإجابة عن هذا تم ترتيب عبارات المحور الأول الخاص بالمتطلبات المرتبطة بالمؤسسات التربوية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، حسب أوزانها النسبية، في الجدول التالي:

جدول رقم (٦): الوزن النسبي ومستوى الموافقة على المحور الأول بالمتطلبات المرتبطة بالمؤسسات التربوية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥(ن=٢٤٦)

م	العبارة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
١	تأهيل أبناء المجتمع لتحمل المسئولية المجتمعية بمختلف أبعادها	٤,٦٠٩٨	١,١٨٩٣	١	مرتفعة جدًّا
٩	تعريف أبناء المجتمع بالتحديات المحيطة بمجتمعهم	٤,٥٢٨٥	٠,٩١٩٩	٢	مرتفعة جدًّا
١١	التوسع في اكتشاف ورعاية المواهب داخل المجتمع	٤,٢٩٦٧	١,٢٨٩٤	٣	مرتفعة جدًّا
١٥	تدريب أبناء المجتمع على اكتساب مهارات اقتصاد المعرفة	٤,٢٨٨٦	١,٢٨٨١	٤	مرتفعة جدًّا
٧	توفير الخبراء للنهوض بالخطط والمشروعات التنموية	٣,٨٩٠٢	١,٤٦٨١	٥	مرتفعة
١٢	تدريب أبناء المجتمع على اكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين	٣,٨٠٠٨	١,٥٨٢١	٦	مرتفعة
٣	تعريف أبناء المجتمع بأدوارهم التنموية وكيفية أدائها	٣,٧٨٠٥	١,٥٧٥٥	٧	مرتفعة
١٣	تعزيز وعي أبناء المجتمع بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية في البلاد والاستثمار الأمثل لها	٣,٧٥٢٠	١,٧١٦٥	٨	مرتفعة
٦	إعداد الأفراد ليصحبوا قوة منتجة في المجتمع	٣,٥١٢٢	١,٥٨٥٠	٩	مرتفعة

٨	توعية أبناء المجتمع بالشئون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع	٣,٤٧٩٧	١,٧٤٤٣	١٠	مرتفعة
٤	توعية أبناء المجتمع بآليات تطبيق الشراكة المجتمعية	٣,٤١٤٦	١,٧٩٠٨	١١	مرتفعة
٢	نشر الوعي المجتمعي بطبيعة التنمية المستدامة وأبعادها	٣,١٩٥١	١,٩٧١٩	١٢	متوسطة
٥	تعزيز المسؤولية المشتركة نحو العملية التنموية في المجتمع	٣,١٦٢٦	١,٩٩٧٤	١٣	متوسطة
١٠	إعادة توجيه التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهداف المجتمع وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه وتطلعاته	٣,١١٣٨	١,٩٠٦٨	١٤	متوسطة
١٤	تعزيز الوعي بترشيد الاستهلاك لدى أبناء المجتمع	٣,٠٦٩١	١,٦٤٨٥	١٥	متوسطة
	المتوسط الكلي لعبارات المحور	**٣,٧٢٦٣**	**١,٥٧٨٢**		**مرتفعة**

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج المحور الأول الخاص بالمتطلبات المرتبطة بالمؤسسات التربوية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، وذلك في ضوء التوزيع الإحصائي وفقًا للوزن النسبي ومستوى الموافقة على العبارة والرتبة، حيث يشير الجدول إلى أن موافقة أفراد عينة الدراسة على المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات التربوية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ جاءت مرتفعة، حيث بلغ إجمالي الوزن النسبي لعبارات المحور (٣,٧٢٦٣)، وبلغ الانحراف المعياري (١,٥٧٨٢).

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أن المتطلبات السابقة تم صياغتها بالرجوع للإطار النظري والدراسات السابقة بجانب الأدبيات التربوية ذات الصلة بالموضوع، بجانب أنه تم فيها مراعاة طبيعة المؤسسات التربوية بدولة الكويت، كما أنه تم فيها مراعاة الشمول والتوازن من جهة، واحتياجات ومتطلبات الشراكة المجتمعية من المؤسسات التربوية من جهة أخرى.

ويدعم النتيجة السابقة ما أشارت إليه بعض الدراسات أنه بجانب ما سبق، ولكي تتحقق أهداف الشراكة المجتمعية في العملية التنموية لا بد من توفر بعض المبادئ التي يمكن الأخذ بها من أبرزها: (ملكاوي، والقضاة، ٢٠١٨): إعادة النظر في القوانين والقرارات الوزارية التي تعوق تفعيل الشراكة، تشجيع المؤسسات الحكومية على الانفتاح على المجتمع المحلي، تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن يتم فيها الشراكة، تطبيق مبدأ الإفادة من الأفكار والممارسات التي تساعد على تطوير الخطط والمشروعات التنموية بغض النظر إذا كان مصدرها داخل المؤسسة أو خارجها، وهذا ما تم مراعاته في المتطلبات السابقة.

بجانب ما سبق، تم الانطلاق في بناء وتصميم المتطلبات السابقة، حيث أصبحت قضية المشاركة المجتمعية للمواطنين هي الضمان لتحقيق الصالح العام، والمشاركة في صنع القرار، وحل العديد من المشكلات على المستويين الفردي والمجتمعي، وكلما اتسع نطاق المشاركة، كان ذلك ضمانًا للاستقرار والتنمية، كما أن تقدم المجتمعات ورقيها مرتبط بمشاركة وفعالية كل القوى بها، فلا يمكن أن يتقدم مجتمع دون مشاركة كل أفراده على اختلاف أفكارهم وتوجهاتهم وإمكاناتهم، كما أن مشاركة المواطنين تؤدي إلى فتح قنوات اتصال وتفاهم بين الشعب والحكومة، بما يدعم الرقابة الشعبية عليهم؛ ومن هنا تأتي أهمية قيم المواطنة، وحث الشباب علي المشاركة والتفاعل مع المجتمع بدلاً من تهميشهم وتغييب أدوارهم؛ حتى يمكن حل العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية والثقافية، ولعل ذلك يتطلب إعداد المواطنين وإكسابهم قيم المواطنة والمسئولية والمشاركة (عبد الخالق، ٢٠٢٠).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحماد والنوح (٢٠٢٢): التي حددت العديد من الآليات المقترحة للاستفادة من هذه التجارب في تفعيل استثمار حاضنات الأعمال الجامعية في مجال التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، أهمها: الاستفادة من الأطر التنظيمية المتبعة عالميًّا، والتي تبنى عليها مشاريع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وتشجيع القطاع الخاص المحلي والدولي على الاستثمار في مجال التعليم العالي والتدريب بالشراكة مع الجامعات، وإقامة شراكات دولية مع الجامعات العالمية والمراكز والحاضنات الدولية لافتتاح فروع لها في المملكة، واستقطاب الشركات والمؤسسات التعليمية المتميزة لتقديم ورش عمل ومحاضرات عن تجاربهم في مجال الاستثمار المشترك مع الجامعات والكليات والمعاهد، وتحسين الكفاءة في إدارة المشروعات وتشغيلها، والاستجابة السريعة لاحتياجات الأفراد والمجتمع في ظل المرونة التي يتمتع بها القطاع الخاص في التحرك والاستفادة من الفرص واتخاذ القرارات والاستجابة السريعة لأية مشاكل طارئة، وهذا ما تم مراعاته في المتطلبات السابقة.

كما تتفق مع دراسة القضيبي (٢٠٢١): التي توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: متطلبات الشراكة بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والخاص جاءت عالية.

وفيما يتعلق بترتيب العبارات يتضح ما يلي:

- أكثر العبارات التي تعكس المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات التربوية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، جاء في الترتيب الأول عبارة: تأهيل أبناء المجتمع لتحمل المسئولية المجتمعية بمختلف أبعادها، بوزن نسبي (٤,٦٠٩٨) وهي درجة مرتفعة جدًّا.
- وجاء في الترتيب الثاني: تعريف أبناء المجتمع بالتحديات المحيطة بمجتمعهم، بوزن نسبي (٤,٥٢٨٥) وهي درجة مرتفعة جدًّا.

- وجاء في الترتيب الثالث: التوسع في اكتشاف ورعاية المواهب داخل المجتمع، بوزن نسبي (٤,٢٩٦٧) وهي درجة مرتفعة جدًّا.
- وجاء في الترتيب الرابع: تدريب أبناء المجتمع على اكتساب مهارات اقتصاد المعرفة، بوزن نسبي (٤,٢٨٨٦) وهي درجة مرتفعة جدًّا.
- في حين كانت أقل العبارات التي تعكس المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات التربوية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، جاء في جاءت في الترتيب الخامس عشر عبارة: تعزيز الوعي بترشيد الاستهلاك لدى أبناء المجتمع، بوزن نسبي (٣,٠٦٩١) وهي درجة متوسطة.
- وجاء في الترتيب الرابع عشر: إعادة توجيه التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهداف المجتمع، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه وتطلعاته، بوزن نسبي (٣,١١٣٨) وهي درجة متوسطة.
- وجاء في الترتيب الثالث عشر: تعزيز المسؤولية المشتركة نحو العملية التنموية في المجتمع، بوزن نسبي (٣,١٦٢٦) وهي درجة متوسطة.
- وجاء في الترتيب الثاني عشر: نشر الوعي المجتمعي بطبيعة التنمية المستدامة وأبعادها، بوزن نسبي (٣,١٩٥١) وهي درجة متوسطة.

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني الذي نص على ما يلي: ما المتطلبات المرتبطة بالمجتمع المحلي لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥؟

للإجابة عن هذا السؤال تم ترتيب عبارات المحور الثاني الخاص بالمتطلبات المرتبطة بالمجتمع المحلي لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، حسب أوزانها النسبية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٧): الوزن النسبي ومستوى الموافقة على المحور الثاني الخاص بالمتطلبات المرتبطة بالمجتمع المحلي لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥(ن=٢٤٦)

م	العبارة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
١	تدعيم توجه الأفراد نحو المشاركة في الجمعيات والمؤسسات التنموية بالمجتمع	٤,١٥٠٤	١,٠٥٢٦	١	**مرتفعة**
٤	الإسهام في تشخيص نقاط الضعف في أداء المؤسسات الحكومية ووضع مقترحات علاجها	٣,٨٠٨٩	١,٣١٥٦	٢	**مرتفعة**
١٠	التدرب على مهارات العمل والإنتاج داخل المجتمع	٣,٧٨٨٦	١,٣١٤٠	٣	**مرتفعة**
٩	تخصيص جزء من وقت أبناء المجتمع للمشاركة بجهدهم تطوعيًا في تنفيذ المشروعات التنموية كل حسب مجاله ومؤهلاته	٣,٧٦٤٢	١,٣٠٦٧	٤	**مرتفعة**
٧	مساعدة المؤسسات الحكومية في التغلب على التحديات الخارجية التي تواجهها	٣,٧١١٤	١,٣٤٣٩	٥	**مرتفعة**
٣	تقديم المشورة والاقتراحات المناسبة لتنفيذ الخطط التنموية لدى المؤسسات الحكومية والخاصة	٣,٦٩٥١	١,٣٤٠٣	٦	**مرتفعة**
٦	مساعدة المؤسسات الحكومية في استثمار الفرص الخارجية المحيطة بها	٣,٦٦٢٦	١,٣٧٧٧	٧	**مرتفعة**
١٢	المحافظة على المال العام والخاص	٣,٦٥٨٥	١,٣٥٧٢	٨	**مرتفعة**

١٤	المبادرة في طرح ودراسة مشكلات المجتمع المحلي وإيجاد الحلول المناسبة في ضوء الإمكانات والموارد المتاحة	٣,٦٠٥٧	١,٣٣٨٢	٩	**مرتفعة**
١١	تشجيع المنتجات الوطنية صناعة واستهلاكًا	٣,٤٢٦٨	١,٤٦٥٥	١٠	**مرتفعة**
١٥	المساهمة في مناقشة المشروعات العامة في الدولة، وبيان آرائها في هذه المشروعات، بما يعزز مبدأ المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات التنموية	٣,١٧٠٧	١,٥٢٩١	١١	متوسطة
١٣	إتاحة إمكانات القطاع الخاص من مصانع ومؤسسات وشركات للتدريب العملي لممثلي المؤسسات الحكومية	٣,١٣٤١	١,٢٦٩١	١٢	متوسطة
٨	تقديم التجارب التنموية الناجحة في المجالات المختلفة للمؤسسات الحكومية للاستفادة منها	٣,٠٩٧٦	١,٥٠٣٣	١٣	**متوسطة**
٥	الإسهام في تحديد نقاط القوة في أداء المؤسسات الحكومية ووضع مقترحات تعزيزها	٣,٠٨١٣	١,٥٥٢٣	١٤	**متوسطة**
٢	الإسهام في توفير الدعم المادي للمؤسسات التنموية	٢,٦٣٤١	١,٧٩٦٩	١٥	**متوسطة**
	المتوسط الكلي لعبارات المحور	**٣,٤٩٢٧**	**١,٣٩٠٨**		**مرتفعة**

يوضح الجدول رقم (٧) نتائج المحور الثاني الخاص بالمتطلبات المرتبطة بالمجتمع المحلي لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، وذلك في ضوء التوزيع الإحصائي وفقًا للوزن النسبي ومستوى الموافقة على العبارة والرتبة، حيث يشير الجدول إلى أن موافقة أفراد

عينة الدراسة على المتطلبات المرتبطة بالمجتمع المحلي لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ جاءت مرتفعة، حيث بلغ مجموع الوزن النسبي لعبارات المحور (٣,٤٩٢٧)، وبلغ الانحراف المعياري (١,٣٩٠٨).

وتبدو النتيجة السابقة منطقية ويمكن عزوها لتنوع وشمول المتطلبات السابقة لجوانب الشراكة المجتمعية وجوانب إسهام المجتمع المحلي بها، بجانب أنه تم الاسترشاد بآراء الخبراء والمختصين عند صياغتها بجانب موافقتها لما جاء في الأدبيات التربوية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

ويدعم ما سبق أنه تم الانطلاق في المتطلبات السابقة مما أجمعت عليه المحافل الدولية والعالمية من أهمية الدور الذي يمكن أن تقدمه منظمات المجتمع المدني في إحداث عملية التنمية المستدامة؛ وذلك لأنها الأقرب لكافة فئات الشعب، والأكثر تعاملًا معهم، والأكثر اتصالًا والتصاقًا بالأفراد، لذا هي الأقدر على إحداث التغيرات المرغوبة في المجتمع، وتشير بعض الدراسات إلى أن التنمية التي يضطلع بها المجتمع المدني تختلف في منطلقاتها عن التنمية التي تعني بها المؤسسات الرسمية بالدولة، فالمجتمع المدني بثرائه الناجم عن تنوع المجموعات المشاركة فيه، وبالتصاقه بالقاعدة الشعبية والأهلية التابع منها يعد المحور الأساسي لكافة جهود التنمية وبرامجها المختلفة (العبيد، ٢٠٢٠).

إضافة لما سبق أنه تم مراعاة أن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا من خلال منظومة متكاملة من العمل المتوازن بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وبما أن الدولة بإمكانيتها المحدودة لا تستطيع أن تفي بهذا الغرض وحدها، وبما أن منظمات المجتمع المدني لها دور رئيس في إشباع احتياجات الأفراد من خلال ممارسة أنشطة إنسانية ومجتمعية متنوعة، إذن يجب إعادة النظر في هذا الدور من خلال تشخيصه وتقييمه لمحاولة الوصول إلى أقصى إسهام لتحقيق التنمية المستدامة (قاسم، ٢٠٠٧: ١٤٦).

وتتفق هذه الدراسة نسبيًا مع دراسة رضوان (٢٠٢٠): التي أشارت إلى أن موافقة عينة الدراسة بدرجة مرتفعة على السبل المقترحة لتطوير واقع الشراكة المجتمعية بمؤسسات التعليم.

وفيما يتعلق بترتيب العبارات يتضح ما يلي:

- أكثر العبارات التي تعكس المتطلبات المرتبطة بالمجتمع المحلي لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، جاءت في الترتيب الأول: تدعيم توجه الأفراد نحو المشاركة في الجمعيات والمؤسسات التنموية بالمجتمع، بوزن نسبي (٤,١٥٠٤) وهي درجة مرتفعة.
- وجاء في الترتيب الثاني: الإسهام في تشخيص نقاط الضعف في أداء المؤسسات الحكومية ووضع مقترحات علاجها، بوزن نسبي (٣,٨٠٨٩) وهي درجة مرتفعة.
- وجاء في الترتيب الثالث: التدرب على مهارات العمل والإنتاج داخل المجتمع، بوزن نسبي (٣,٧٨٨٦) وهي درجة مرتفعة.
- وجاء في الترتيب الرابع: تخصيص جزء من وقت أبناء المجتمع للمشاركة بجهدهم تطوعيًا في تنفيذ المشروعات التنموية كل حسب مجاله ومؤهلاته، بوزن نسبي (٣,٧٦٤٢) وهي درجة مرتفعة.
- في حين كانت أقل العبارات التي تعكس المتطلبات المرتبطة بالمجتمع المحلي لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، جاءت في الترتيب الخامس عشر: الإسهام في توفير الدعم المادي للمؤسسات التنموية، بوزن نسبي (٢,٦٣٤١) وهي درجة متوسطة.
- وجاء في الترتيب الرابع عشر: الإسهام في تحديد نقاط القوة في أداء المؤسسات الحكومية ووضع مقترحات تعزيزها، بوزن نسبي (٣,٠٨١٣) وهي درجة متوسطة.

- وجاء في الترتيب الثالث عشر: تقديم التجارب التنموية الناجحة في المجالات المختلفة للمؤسسات الحكومية للاستفادة منها، بوزن نسبي (٣,٠٩٧٦) وهي درجة متوسطة.
- وجاء في الترتيب الثاني عشر: إتاحة إمكانات القطاع الخاص من مصانع ومؤسسات وشركات للتدريب العملي لممثلي المؤسسات الحكومية، بوزن نسبي (٣,١٣٤١) وهي درجة متوسطة.

نتائج الإجابة عن السؤال الثالث الذي نص على ما يلي: ما المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات الحكومية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥؟

للإجابة عن هذا السؤال تم ترتيب عبارات المحور الثالث الخاص بالمتطلبات المرتبطة بالمؤسسات الحكومية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، حسب أوزانها النسبية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٨): الوزن النسبي ومستوى الموافقة على المحور الثالث الخاص بالمتطلبات المرتبطة بالمؤسسات الحكومية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥(ن=٢٤٦)

م	العبارة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
٨	إعادة النظر في القوانين والقرارات الوزارية التي تعوق تفعيل الشراكة	٤,٣٥٧٧	١,٤١٢١	١	مرتفعة جدًّا
٧	إعلام المجتمع المحلي بالمشروعات التنموية للمؤسسات الحكومية وما يمكن أن يؤدوه من دور فيها	٤,٣٤١٥	١,٤٣٠٥	٢	مرتفعة جدًّا
١١	تطوير البنية التحتية في المؤسسات الحكومية بما يضمن تعزيز مشاركة المجتمع في كافة أنشطتها	٤,٢٥٦١	١,٣٦٢٦	٣	مرتفعة جدًّا
١	مبادرة المؤسسات الحكومية نحو فتح قنوات تواصل مباشرة بينها وبين جميع فئات المجتمع	٤,٢٢٧٦	١,٣٧٥١	٤	مرتفعة جدًّا

٣	استقطاب الكفاءات البشرية من أبناء المجتمع للاستفادة من تجاربهم التنموية في المجالات المختلفة	٤,٢١١٤	١,٤١٥٧	٥	مرتفعة جدًا
١٢	سن القوانين والتشريعات التي تضمن الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري فى المجتمع	٤,١٠٥٧	١,٤٧٢٥	٦	مرتفعة
٥	إعطاء فرصة لكل شريك للمساهمة في العملية التنموية بالمجتمع	٤,٠٧٧٢	١,٤٣٦٥	٧	مرتفعة
١٣	تبني حوكمة برامج الشراكة المجتمعية وتحديد آليات للمساءلة والمحاسبة والرقابة على تنفيذ البرامج	٤,٠٧٣٢	١,٥١٢٨	٨	مرتفعة
٤	توثيق العلاقة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي لتجويد خطط ومشروعات التنمية المجتمعية	٤,٠٤٠٧	١,٥٢٢١	٩	مرتفعة
٢	استقطاب الشركات والمؤسسات المتميزة لتقديم ورش عمل ومحاضرات عن تجاربهم في مجال الاستثمار والتنمية	٤,٠٣٢٥	١,٤٩٧٩	١٠	مرتفعة
١٤	التطوير المستمر لكفاءات العاملين في إدارات برامج الشراكة المجتمعية	٣,٩٩٥٩	١,٤٢١٤	١١	مرتفعة
١٠	القضاء على البيروقراطية والروتين في المؤسسات الحكومية	٣,٤٢٢٨	١,٨٨٨٨	١٢	مرتفعة
٦	إتاحة الفرصة للمجتمع المحلي من أجل المشاركة في صنع واتخاذ القرارات	٣,١٤٦٣	١,٧٣٨٨	١٣	متوسطة
٩	تطبيق مبدأ الإفادة من الأفكار والممارسات التي تساعد على تطوير الخطط والمشروعات التنموية بغض النظر إذا كان مصدرها داخل المؤسسة أو خارجها	٣,١٤٢٣	١,٩٣٩٩	١٤	متوسطة
١٥	تقديم برامج تدريبية لتأهيل أفراد المجتمع لاكتساب المهارات المتطلبة لمشاركة المؤسسات الحكومية في التنمية المستدامة	٣,٠٠٨١	١,٩٠٨١	١٥	متوسطة
	المتوسط الكلي لعبارات المحور	**٣,٨٩٥٩**	**١,٥٥٥٦**		**مرتفعة**

يوضح الجدول رقم (٨) نتائج المحور الثالث الخاص بالمتطلبات المرتبطة بالمؤسسات الحكومية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، وذلك في ضوء التوزيع الإحصائي وفقًا للوزن النسبي ومستوى الموافقة على العبارة والرتبة، حيث يشير الجدول إلى أن موافقة أفراد عينة الدراسة على المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات الحكومية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ جاءت مرتفعة، حيث بلغ مجموع الأوزان النسبية لعبارات المحور (٣,٨٩٥٩)، وبلغ الانحراف المعياري (١,٥٥٥٦).

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما أشارت إليه بعض الأدبيات التربوية من أنه تجمع المحافل الدولية والعالمية على أهمية الدور الذي يمكن أن تقدمه منظمات المجتمع المدني في إحداث عملية التنمية المستدامة، وذلك لأنها الأقرب لكافة فئات الشعب، والأكثر تعاملًا معهم، والأكثر اتصالًا والتصاقًا بالأفراد، لذا هي الأقدر على إحداث التغييرات المرغوبة في المجتمع، وتشير بعض الدراسات إلى أن التنمية التي يضطلع بها المجتمع المدني تختلف في منطلقاتها عن التنمية التي تعني بها المؤسسات الرسمية بالدولة، فالمجتمع المدني بثرائه الناجم عن تنوع المجموعات المشاركة فيه وبالتصاقه بالقاعدة الشعبية والأهلية التابع منها يعد المحور الأساسي لكافة جهود التنمية وبرامجها المختلفة (العبيد، ٢٠٢٠).

كما أنه تم اشتقاق وبناء المتطلبات السابقة تماشيًا مع إطلاق رؤية الكويت (٢٠٣٥)، بهدف تبوء دولة الكويت مكانة دولية مرموقة في المجال التنموي، بإدارة حكومية فعالة، واقتصاد متنوع، وبيئة معيشية مستدامة، وتحقيق رعاية صحية عالية الجودة، وتأسيس بنية تحتية متطورة، وتعزيز رأس المال البشري الإبداعي، ومن أهداف هذه الرؤية خفض الاعتماد على النفط كمولد شبه وحيد للإدارات العامة، وتقليص الإنفاق الحكومي، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتمكين الكويتيين من التملك في شركات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، كما تهدف الرؤية إلى

تحويل دولة الكويت إلى مركز جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجيع روح المنافسة، ورفع كفاءة الإنتاج في ضوء جهاز مؤسسي داعم، وتحقيق التنمية البشرية المتوازنة، وتوفير بنية أساسية متطورة، وبيئة أعمال مشجعة (باطويح، والمناور، ٢٠٢٠: ٣٨، ٣٩).

إضافة لما سبق تم مراعاة التنوع والشمول والتوازن في المتطلبات السابقة، والاسترشاد بما توصلت إليه الدراسات السابقة وما وجه به الخبراء والمتخصصون في المجال.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة القضيبي (٢٠٢٠) التي أشارت إلى أن متطلبات الشراكة بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والخاص جاءت عالية.

وفيما يتعلق بعبارات المحور:

- أكثر العبارات التي تعكس المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات الحكومية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، جاءت في الترتيب الأول: إعادة النظر في القوانين والقرارات الوزارية التي تعوق تفعيل الشراكة، بوزن نسبي (٤,٣٥٧٧) وهي درجة مرتفعة جدًّا.
- وجاء في الترتيب الثاني: إعلام المجتمع المحلي بالمشروعات التنموية للمؤسسات الحكومية وما يمكن أن يؤدوه من دور فيها، بوزن نسبي (٤,٣٤١٥) وهي درجة مرتفعة جدًّا.
- وجاء في الترتيب الثالث: تطوير البنية التحتية في المؤسسات الحكومية بما يضمن تعزيز مشاركة المجتمع في كافة أنشطتها، بوزن نسبي (٤,٢٥٦١) وهي درجة مرتفعة جدًّا.
- وجاء في الترتيب الرابع: مبادرة المؤسسات الحكومية نحو فتح قنوات تواصل مباشرة بينها وبين جميع فئات المجتمع، بوزن نسبي (٤,٢٢٧٦) وهي درجة مرتفعة جدًّا.

- في حين كانت أقل العبارات التي تعكس المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات الحكومية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، جاء في الترتيب الخامس عشر عبارة: تقديم برامج تدريبية لتأهيل أفراد المجتمع لاكتساب المهارات المتطلبة لمشاركة المؤسسات الحكومية في التنمية المستدامة، بوزن نسبي (٣,٠٠٨١) وهي درجة متوسطة.
- وجاء في الترتيب الرابع عشر: تطبيق مبدأ الإفادة من الأفكار والممارسات التي تساعد على تطوير الخطط والمشروعات التنموية، بغض النظر إذا كان مصدرها داخل المؤسسة أو خارجها، بوزن نسبي (٣,١٤٢٣) وهي درجة متوسطة.
- وجاء في الترتيب الثالث عشر: إتاحة الفرصة للمجتمع المحلي من أجل المشاركة في صنع واتخاذ القرارات، بوزن نسبي (٣,١٤٦٣) وهي درجة متوسطة.
- وجاء في الترتيب الثاني عشر: القضاء على البيروقراطية والروتين في المؤسسات الحكومية، بوزن نسبي (٣,٤٢٢٨) وهي درجة مرتفعة.

نتائج الإجابة عن السؤال الرابع الذي نص على ما يلي: ما مدى تأثير متغيرات النوع (ذكور/ إناث)، والدرجة العلمية (أستاذ مساعد- أستاذ مشارك- أستاذ)، في متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة) ؟

أولًا: النتائج الخاصة بالفروق بين استجابات أفراد العينة على مدى الموافقة على محاور الاستبانة بحسب متغير النوع (ذكور- إناث):

جدول رقم (٩): نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين لإظهار دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة المستفتاة نحو الموافقة على محاور الاستبانة حسب متغير النوع(ن=٢٤٦)

المحور	النوع	ن	متوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
الأول	ذكور	١٣٤	٥٥,٧٠	١٦,٦٢	-٠,١٩٣	٠,٨٤٧ غير دالة
	إناث	١١٢	٥٦,١٣	١٧,٧٠		
الثاني	ذكور	١٣٤	٥٢,٢١	١٦,١٤	-٠,١٨٩	٠,٨٥٠ غير دالة
	إناث	١١٢	٥٢,٦١	١٦,٧٦		
الثالث	ذكور	١٣٤	٥٧,٩٣	٢٠,٥٩	-٠,٤٢٩	٠,٦٦٨ غير دالة
	إناث	١١٢	٥٩,٠٥	٢٠,٤٤		

يتضح من الجدول رقم (٩) عدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطي مجموعتي البحث من الذكور والإناث في الاستجابة على محاور الاستبانة الثلاثة، والخاصين بمتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة)، حيث جاءت قيمة ت غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥).

وتبدو هذه النتيجة منطقية ويمكن عزوها لكون الذكور والإناث من عينة الدراسة يعملون في بيئة واحدة، وتتاح لهم الإمكانات نفسها ويملكون المؤهلات نفسها، وبالتالي جاءت رؤيتهم لمتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة) متشابهة دون وجود فروق دالة إحصائيًا في ذلك.

ثانيًا: النتائج الخاصة بالفروق بين استجابات أفراد العينة على مدى الموافقة على محاور الاستبانة بحسب متغير الدرجة العلمية (أستاذ مساعد- أستاذ مشارك- أستاذ)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (١٠): نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لإظهار دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة المستفتاة نحو مدى الموافقة على محاور الاستبانة حسب متغير الدرجة العلمية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	٢١٧٤٢,٢٣٣	٢	١٠٨٧١,١١٦	٥٣,٠٥٣	٠,٠٠٠١ دالة
	داخل المجموعات	٤٩٧٩٣,٠١٩	٢٤٣	٢٠٤,٩١٠		
	المجموع	٧١٥٣٥,٢٥٢	٢٤٥			
الثاني	بين المجموعات	٢٣٧٧٧,٦١١	٢	١١٨٨٨,٨٠٦	٦٨,٦٥٩	٠,٠٠٠١ دالة
	داخل المجموعات	٤٢٠٧٦,٩٢٥	٢٤٣	١٧٣,١٥٦		
	المجموع	٦٥٨٥٤,٥٣٧	٢٤٥			
الثالث	بين المجموعات	٣٤٤٢٨,٨٥٥	٢	١٧٢١٤,٤٢٧	٦١,١٥٩	٠,٠٠٠١ دالة
	داخل المجموعات	٦٨٣٩٧,٧٣٠	٢٤٣	٢٨١,٤٧٢		
	المجموع	١٠٢٨٢٦,٥٨٥	٢٤٥			

يتضح من الجدول رقم (١٠) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس تبعًا للدرجة العلمية، حيث بلغت قيمة ف، بالنسبة لمحاور الاستبانة، (٥٣,٠٥٣)، (٦٨,٦٥٩)، (٦١,١٥٩)، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥). ولتَعرُّف اتجاه دلالة الفروق وفقًا للدرجة العلمية؛ تم استخدام اختبار "Scheffe" للمقارنات الثنائية البعدية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١١): نتائج اختبار "Scheffe " للمقارنات الثنائية البعدية لعينة الدراسة تبعًا لمتغير الدرجة العلمية (ن=٢٤٦)

المحور	الدرجة العلمية	أستاذ (ن=٦٠)	أستاذ مشارك (ن=٨٥)	أستاذ مساعد (ن=١٠١)
الأول	أستاذ (م=٦٧,٧٢)		٧,٣٨٧٢٥*	٢٢,٥٧٨٠٥*
	أستاذ مشارك (م=٦٠,٣٣)			١٥,١٩٠٨٠*
	أستاذ مساعد (م=٤٥,١٤)			
الثاني	أستاذ (م=٦٩,١٣)		١٩,٠١٥٦٩*	٢٤,٧٧٦٩٠*
	أستاذ مشارك (م=٥٠,١٢)			٥,٧٦١٢١*
	أستاذ مساعد (م=٤٤,٣٦)			
الثالث	أستاذ (م=٧٢,١٧)		٧,٠٠١٩٦*	٢٧,٥٤٢٩٠*
	أستاذ مشارك (م=٦٥,١٦)			٢٠,٥٤٠٩٤*
	أستاذ مساعد (م=٤٤,٦٢)			

* تعني أن الفرق بين المتوسطات دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥

يتضح من الجدول (١١) ما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ مساعد - أستاذ مشارك – أستاذ)، بالنسبة لمحاور الاستبانة الثلاثة، لصالح أفراد العينة من الأساتذة مقارنة بالأساتذة المساعدين والأساتذة المشاركين حيث جاءت قيمة الفرق بين متوسطاتهم دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥).
- كما أظهرت النتائج دلالة فروق بين الأساتذة المشاركين مقارنة الأساتذة المساعدين، في الاستجابة على المحاور الثلاثة، حيث جاءت قيمة الفرق بين متوسطاتهما دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

أشارت النتيجة السابقة إلى وجود تأثير لمتغير الدرجة العلمية في استجابات أفراد عينة الدراسة، حيث جاءت الفروق لصالح أعضاء هيئة التدريس من درجة أستاذ، مقارنة بزملائهم من درجة أستاذ مساعد وأستاذ مشارك، وهو ما يراه الباحث منطقيًا، ويمكن عزوه لعامل الخبرة التي يتمتع بها الأساتذة مقارنة بمن هم أقل منهم في الدرجة العلمية، باعتبار أن عامل الخبرة هذا كان له دور بارز في تعميق رؤيتهم وجعل الفروق تأتي لصالحهم.

وتتفق هذه النتيجة نسبيًا مع دراسة عبد النبي (٢٠٢٠) التي أشارت إلى أنه توجد فروق في استجابات عينة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم تعزى لمتغير الرتبة الوظيفية لصالح أعضاء هيئة لتدريس مقارنة بالهيئة المعاونة.

ثالثًا: النتائج الخاصة بالفروق بين استجابات أفراد العينة على مدى الموافقة على محاور الاستبانة بحسب متغير التخصص (تربوي- تجارة- إعلام)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (١٢): نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لإظهار دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة المستفتاة نحو مدى الموافقة على محاور الاستبانة حسب متغير التخصص

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	١٦٣٣٨,٦٢٤	٢	٨١٦٩,٣١٢	٣٥,٩٦٥	٠,٠٠٠١ **دالة**
	داخل المجموعات	٥٥١٩٦,٦٢٨	٢٤٣	٢٢٧,١٤٧		
	المجموع	٧١٥٣٥,٢٥٢	٢٤٥			
الثاني	بين المجموعات	١٨٠٨٥,٨٥٧	٢	٩٠٤٢,٩٢٩	٤٦,٠٠٢	٠,٠٠٠١ **دالة**
	داخل المجموعات	٤٧٧٦٨,٦٧٩	٢٤٣	١٩٦,٥٧٩		
	المجموع	٦٥٨٥٤,٥٣٧	٢٤٥			

الثالث	بين المجموعات	٤٢٩٩٦,٢٩٤	٢	٢١٤٩٨,١٤٧	٨٧,٣١٤	٠,٠٠٠١ دالة
	داخل المجموعات	٥٩٨٣٠,٢٩٢	٢٤٣	٢٤٦,٢١٥		
	المجموع	١٠٢٨٢٦,٥٨٥	٢٤٥			

يتضح من الجدول رقم (١٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس تبعًا للتخصص حيث بلغت قيمة ف، بالنسبة لمحاور الاستبانة، (٣٥,٩٦٥)، (٤٦,٠٠٢)، (٨٧,٣١٤)، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥). ولتَعرُّف اتجاه دلالة الفروق وفقًا للتخصص؛ تم استخدام اختبار "Scheffe" للمقارنات الثنائية البعدية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١٣): نتائج اختبار "Scheffe " للمقارنات الثنائية البعدية لعينة الدراسة تبعًا لمتغير التخصص (ن=٢٤٦)

المحور	التخصص	تربوي (ن=٨٩)	تجارة (ن=٨٠)	إعلام مساعد (ن=٧٧)
الأول	تربوي (م=٦٤,٨٨)	-	٨,٤٨٨٩٠*	١٩,٨٧٦٤٠*
	تجارة (م=٥٦,٣٩)		-	١١,٣٨٧٥٠*
	إعلام (م=٤٥)			-
الثاني	تربوي (م=٦٣,٧٦)	-	١٨,٣٥١٥٤*	١٧,٢٧٠٥٤*
	تجارة (م=٤٦,٤٩)		-	١,٠٨١٠١
	إعلام (م=٤٥,٤١)			-
الثالث	تربوي (م=٧١,١٢)	-	٨,٦٤٨٦٠*	٣١,٥٣٩١٨*
	تجارة (م=٦٢,٤٨)		-	٢٢,٨٩٠٥٨*
	إعلام (م=٣٩,٥٨)			-

* تعني أن الفرق بين المتوسطات دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥

يتضح من الجدول رقم (١٣) ما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغير عدد التخصص (تربوي - تجارة - إعلام)، بالنسبة لمحاور الاستبانة، لصالح أفراد العينة من التربويين مقارنة بذوي التخصص تجارة وإعلام، حيث جاءت قيمة الفرق بين متوسطاتهم دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥).
- كما أظهرت النتائج دلالة فروق بين ذوي التخصص تجارة، مقارنة بذوي تخصص إعلام، في الاستجابة على المحورين الأول والثالث، حيث جاءت قيمة الفرق بين متوسطاتهما دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥).
- بينما لم تظهر النتائج دلالة فروق بين ذوي التخصص تجارة مقارنة بذوي تخصص إعلام، في الاستجابة على المحور الثاني حيث جاءت قيمة الفرق بين متوسطاتهما غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

وتبدو النتيجة السابقة منطقية ويمكن عزوها لطبيعة التأهيل والإعداد لذوي المؤهل التربوي من أعضاء هيئة التدريس مقارنة بزملائهم من تخصص تجارة وإعلام، باعتبار أن التخصص التربوي يتضمن العديد من القضايا والموضوعات المرتبطة بالشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة، ويتم تدريب وتأهيل أعضائه على الوعي بهما، وامتلاك ما يرتبط بهما من مهارات بخلاف ذوي تخصص تجارة وإعلام، فإنه في الغالب لا يتم التركيز لديهم على مثل هذه الموضوعات، وإذا تم تناولها فإنه يكون في ثنايا موضوعات أخرى وبشكل غير مكثف.

ملخص نتائج الدراسة:

في ضوء ما تم عرضه في الجانب الميداني للدراسة فإنه يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

١. أن موافقة أفراد عينة الدراسة على المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات التربوية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة) جاءت مرتفعة.

٢. أن موافقة أفراد عينة الدراسة على المتطلبات المرتبطة بالمجتمع المحلي لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة) جاءت مرتفعة.

٣. أن موافقة أفراد عينة الدراسة على المتطلبات المرتبطة بالمؤسسات الحكومية لتفعيل الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ (كويت جديدة) جاءت مرتفعة.

٤. توجد فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير التخصص لصالح التربويين مقارنة بذوي تخصص التجارة والإعلام.

٥. لا توجد فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير النوع (ذكور/ إناث).

٦. توجد فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الدرجة العلمية لصالح الأستاذة مقارنة بالأساتذة المساعدين أو المدرسين.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن التوصية بما يلي:

أولًا: توصيات عاجلة:

١. الدعوة لعقد مؤتمر عاجل للتوعية بأهمية الشراكة المجتمعية ومتطلبات تفعيلها.

٢. دعوة ممثلي المجتمع المحلي لاستطلاع وجهة نظرهم حول مشروعات الشراكة المجتمعية وصورها التي يمكنهم المشاركة فيها.

٣. دعوة ممثلي المؤسسات التربوية لاستطلاع وجهة نظرهم حول مشروعات الشراكة المجتمعية وصورها التي يمكنهم المشاركة فيها.

٤. إصدار قانون بإنشاء إدارة تعنى بالشراكة المجتمعية وتفعيلها داخل مختلف المؤسسات المجتمعية.

ثانيًا: توصيات طويلة المدى:

١. تركيز الجهات المسئولة عن تفعيل الشراكة المجتمعية على تفعيل المتطلبات التي توصلت إليها الدراسة وتبينها في برامج الشراكة المجتمعية.

٢. تشكيل لجان متخصصة لدراسة واقع الشراكة المجتمعية وما يواجهها من معوقات ووضع الأطروحات الملائمة للتغلب عليها.

٣. التوسع في البرامج التوعوية الخاصة بأهمية الشراكة المجتمعية ومتطلبات تفعيلها.

٤. العمل على نشر الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، وأدوار كل فرد فيها وأهمية الشراكة المجتمعية في تحقيقها.

٥. الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال تفعيل الشراكة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.

مقترحات الدراسة:

١. معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية بالمؤسسات التربوية بدولة الكويت وآليات التغلب عليها.

٢. واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الكويت وسبل تعميقه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في ضوء بعض المتغيرات.

٣. واقع الشراكة المجتمعية وعلاقته بدافعية الإنجاز لدى معلمي المرحلة الثانوية بدولة الكويت.

٤. واقع الشراكة المجتمعية وعلاقته بجودة الأداء المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت.

٥. دور أعضاء هيئة التدريس في توعية طلابهم بمتطلبات التنمية المستدامة وسبل تعميقه "دراسة ميدانية".

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. الأمين، لكحل. (٢٠١٤). الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص دراسة حالة شركة المياه والتطهير (SERO). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر.

٢. بارعيدة، إيمان سالم أحمد، والزبيدي، شريفة إبراهيم محمد. (٢٠٢١). تصور مقترح لتضمين أبعاد التنمية المستدامة في محتوى كتاب الجغرافيا بالتعليم الثانوي (نظام المقررات) بالمملكة العربية السعودية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،٢٩(٣)، ص ص ٥٩٠ – ٦١٣.

٣. باطويح، محمد عمر، والمناور، فيصل حمد. (٢٠٢٠). **التخطيط التنموي في دولة الكويت: التحديات وسبل مواجهتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٤. البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٩٨٧). **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دمشق، دار اليمامة.

٥. البريدي، عبد الله بن عبد الرحمن. (٢٠١٥). **التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي**. الرياض: العبيكان.

٦. بصلي، فضة عباسي. (٢٠١٠). تأثير وسائل الإعلام في توجيه الاختيار المهني لطالبات الجامعة (حالة: طالبات السمعي– البصري بقسم علوم الإعلام والاتصال جامعة عنابة). مجلة جامعة دمشق، ٢٦(٣،٤)، ص ص ٤٩١-٥٥٠.

٧. التميمي، رعد سامي عبد الرازق. (٢٠٠٨). **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار مجلة المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

٨. جابر، عبد الحميد، وكاظم، أحمد خيري. (١٩٨٦). **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة.

٩. الجندي، كرم محمد. (٢٠٠٣). **العمل مع الجماعات النظرية والتطبيق**، القاهرة، جامعة حلوان مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

١٠. الجهني، هيلة. (٢٠١٩). آليات تطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك. مجلة كلية التربية. جامعة الأزهر. العدد (١٨٣).

١١. الجوهري، عبد الهادي. (٢٠٠٢). دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مجلة الخدمة الاجتماعية، القاهرة تصدرها الجمعية المصرية للإخصائيين الاجتماعيين، العدد ٤٦.

١٢. الحاوي، ابتسام. (٢٠٠٩). **الورقة العلمية لوزارة التربية بدولة الكويت، ورشة العمل الإقليمية حول دمج قيم الحوار والسلام وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية في الكويت،** الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

١٣. الحماد، أمل بنت إبراهيم، والنوح، عبد العزيز بن سالم. (٢٠٢٢). تجارب عالمية في الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي وسبل الاستفادة منها: حاضنات الأعمال الجامعية أنموذجا، مجلة التربية، كلية التربية بنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد: (١٩٤)، الجزء (١)، أبريل.

١٤. حمدونة، محمد أشرف. (٢٠١٧). العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين: غزة.

١٥. الحمش، منير. (٢٠٠٦). القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي. مجلة الفكر السياسي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سورية،٨(٢٦).

١٦. دوجلاش، موشيت. (٢٠١٠). **مبادئ التنمية المستدامة،** ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

١٧. الديب، خلف محمد عثمان، وعتاقي، محمود محمد علي، ومصيلحي، أحمد فيصل عنتر، وغريب، سيد سيد أحمد. (٢٠٢٠). فاعلية وحدة مقترحة قائمة على توظيف شبكات التعلم الاجتماعية في نشر ثقافة الشراكة المجتمعية لدى طلاب كلية التربية واتجاهاتهم نحوها، المؤتمر الدولي السادس لكلية التربية – بنين جامعة الأزهر بالقاهرة بعنوان **"الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم"** دراسات وتجارب ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.

١٨. رستم، رسمي عبد الملك. (٢٠٠٣) **تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم،** المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

١٩. الرشيد، بسام بن فهد زيدان. (٢٠٢٠). مستوى تضمين محتوى أهداف التنمية المستدامة لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في كتاب العلوم للصف الثالث الابتدائي (دراسة تحليلية)، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٨٥، الجزء الأول، يناير.

٢٠. رضوان، أحمد عبد الغني محمد. (٢٠٢٠). واقع الشراكة المجتمعية بمؤسسات التعليم الأزهري قبل الجامعي وسبل تطويره "دراسة ميدانية" من وجهة نظر المعلمين وشيوخ المعاهد، المؤتمر الدولي السادس لكلية التربية – بنين جامعة الأزهر بالقاهرة بعنوان **"الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم"** دراسات وتجارب ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.

٢١. رؤية الكويت ٢٠٣٥ "كويت جديدة. (٢٠٢١). **التقرير الإستراتيجي**، العدد ٥، يناير، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.

٢٢. السالم، سالم بن محمد. (٢٠١١). البحث العلمي في مجال دراسات المعلومات: دراسة للتحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج١٧، ع٢، نوفمبر، ص ص ١-٣٤.

٢٣. سراج الدين، إسماعيل. (٢٠٠٤). **التنمية والقيم (مناقشات حرة لنخبة من خبراء البنك الدولي)**، المشروع القومي للترجمة، تقديم: باربر كونابل، ترجمة محسن يوسف، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

٢٤. السروجي، طلعت مصطفى. (٢٠٠١). **المجتمع المدني وتداعياته على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية – المجتمع المصري نموذجا**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع عشر (٢٨-٢٩ مارس)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، الجزء الثاني، القاهرة.

٢٥. الشحومي، محمد علي. (٢٠١٨). مدى تضمن كتب التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية لقيم تساهم في معالجة السلوكيات السلبية لطلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التربوية العليا-جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

٢٦. الشريف، دعاء حمدي محمود مصطفى. (٢٠١٦). مجالات الشراكة التربوية الفاعلة في ضوء توجهات الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي. دراسات تربوية واجتماعية. جامعة حلون، كلية التربية، المجلد ٢٢، العدد ١، ص ص ٤٤٣ - ٤٩٢.

٢٧. الشهراني، فيصل محمد عبد الله. (٢٠٢٢). إستراتيجية مقترحة لتطوير إدارة برامج الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية في ضوء نموذج الإدارة الإستراتيجية للبرنامج، مجلة التربية، كلية التربية بنين، جامعة الأزهر بالقاهرة، العدد ١٩٥، يوليو، الجزء الثاني.

٢٨. صالحة عبد الله عيسان، عبد الرحمن بن عبد الله، وكوفان خولة الخنبشية. (٢٠١٩). "فاعلية الشراكة المجتمعية بالمدارس الحكومية في سلطنة عمان من وجهة نظر مديري المدارس ومساعديهم." المجلة التربوية الدولية المتخصصة: دار سمات للدراسات والأبحاث، مج٨، ع٩، ص ص ٢٤ - ٣٩.

٢٩. طاهر، قادري محمد. (٢٠١٣). **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**. مكتبة حسن العصرية: بيروت.

٣٠. عبد الخالق، عبد الرحمن أحمد أحمد. (٢٠٢٠). واقع الشراكة المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس في تنمية قيم المواطنة والانتماء للطلاب المعلمين بشعبة الدراسات الإسلامية بكلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة، **المؤتمر الدولي السادس لكلية التربية** – بنين جامعة

الأزهر بالقاهرة بعنوان "الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم" دراسات وتجارب ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.

٣١. عبد الفتاح، إسماعيل. (٢٠١١). **تحديات الإعلام التربوي العربي**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

٣٢. عبد اللطيف، رشاد أحمد. (٢٠٠٧). **تنمية المجتمع المحلي**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

٣٣. عبد النبي، كمال عجمي حامد. (٢٠٢٠). تصور تربوي إسلامي مقترح لتطوير الشراكة المجتمعية بكلية التربية جامعة الأزهر، **المؤتمر الدولي السادس لكلية التربية** – بنين جامعة الأزهر بالقاهرة بعنوان "الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم" دراسات وتجارب ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.

٣٤. العبيد، نهاد. (٢٠٢٠). تفعيل المشاركة المجتمعية لتحقق التنمية المستدامة بالمجتمع، **المؤتمر الدولي السادس لكلية التربية** – بنين جامعة الأزهر بالقاهرة بعنوان "الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم" دراسات وتجارب ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.

٣٥. عماري، عمار. (٢٠٠٨). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ٠٧-٠٨ أبريل ٢٠٠٨، جامعة سطيف.

٣٦. العنزي، حمود بن الطيار. (٢٠١٧). متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية "رؤية مقترحة"، مجلة البحث العلمي، كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد الثامن عشر.

٣٧. الغامدي، عبد العزيز. (٢٠١٥). **واقع المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم العام بالهيئة الملكية بينبع وسبل تفعيلها**. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣٨. غنيم، إبراهيم عيسى السيد. (٢٠٢٠). إسهام المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة حياة أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على ضوء تجارب بعض الدول، المؤتمر الدولي السادس لكلية التربية – بنين جامعة الأزهر بالقاهرة بعنوان "**الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم**" دراسات وتجارب ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.

٣٩. غنيم، عثمان محمد، وأبو زنط، ماجدة. (٢٠٠٧). **التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٤٠. قاسم، خالد مصطفى. (٢٠٠٧). **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

٤١. القضيبي، فوزية. (٢٠٢١). واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات

المجتمع المدني والقطاع الخاص، جامعة عين شمس، مجلة كلية التربية، المجلد ٢٧، العدد٢، ص ص ١٧ - ٧٤

٤٢. كويت جديدة. (٢٠٢٠). **خطة التنمية**، دولة الكويت.

٤٣. كويت جديدة. (٢٠٢٣). موقع رؤية الكويت ٢٠٣٥ كويت جديدة.

٤٤. اللجنة الوطنية للتنافسية. (٢٠١٩). التقرير الوطني للتنافسية، دولة الكويت.

٤٥. ليلة، علي. (٢٠٠٢). **دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر**، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، الجيزة.

٤٦. المحرن، عباس. (٢٠١٠). مؤتمر رؤية الكويت عام ٢٠٣٥م، صحيفة الوطن الكويتية،١-١٢-٢٠١٠.

٤٧. محمد الدريج.(٢٠٠٨). **الشراكة التربوية وتطبيقاتها في التعليم**، عمان: عالم الكتب للنشر والتوزيع.

٤٨. مصطفى، محمد كمال. (٢٠٠٦). **الديمقراطي والتنمية والمجتمع المدني**، مؤسسة فريدرش إيبرت، القاهرة.

٤٩. ملكاوي، سعاد، والقضاة، محمد. (٢٠١٨). واقع الشراكة بين الأسرة والمدرسة من وجهة نظر معلمي ومعلمات المدارس العاملين في مديرية التربية والتعليم إربد الأولى. دراسات- العلوم التربوية: الجامعة الأردنية- عمادة البحث العلمي، ٤٥ (٣). ص ص ٢٠٩-٢٢٦.

٥٠. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (٢٠١٣). **التربية من أجل التنمية المستدامة**، اليونسكو، قطاع التربية موارد التعلم والتدريب.

٥١. النبوي، أمين؛ والكركي، كرم؛ العسيلي، رجاء؛ عبد الناصر؛ رشاد. (٢٠١٥). المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية العامة الحكومية الفلسطينية ومتطلبات تفعيلها من وجهة نظر مديريها. مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٥٢، الجزء الأول، يناير..

٥٢. نظرة على الاقتصاد الكويتي، **تقرير الكويت للتنافسية** ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

٥٣. وزارة التربية التعليم والبنك الدولي. (٢٠٠١). **مشروع تحسين التعليم الثانوي، خمس سنوات على طريق تطوير التعليم الثانوي في مصر (١٩٩٧- ٢٠٠١)**، القاهرة.

٥٤. وهبة، عماد صموئيل. (٢٠١٦). تصور مستقبلي لمتطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من خلال الشراكة المجتمعية: دراسة ميدانية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، س١٦، ع١٠٥، يونيو، ص ص ١٠٢- ٢١٦، متاح على دار المنظومة برقم ٧٦٠٥١١.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

55. Alonso, F. (2012), Community Partnership in Education, Paris: UNESCO.

56. Educator With Colleges and Universities, Stylus Publishing, LLC.

57. Gzirishyili, David(2002): Participation in the preparation of the poverty Reduction and Economic Growth program in Georgia, the Secretariat of the Governmental Commission, Georgia,12 Oct.

58. Iqbal, Q., & Ahmad, N. H. (2021). Sustainable development: The colors of sustainable leadership in learning organization. Sustainable Development, 29(1), 108-119.

59. Luter, Gavin.(2017). Participant Perceptions of a UACS afterschool Program: extending learning beyond the classroom. School Community Journal, Vol.(27), No.(1), PP.55-82.

60. Myende, P. E. (2012). School-community partnership in education in a South African rural context: Possibilities for an asset-based approach (Doctoral dissertation, University of KwaZulu-Natal, Edgewood)..

61. Olssonan, G. Chang, R. (2016). The effect of implementation of education for sustainable development in Swedish compulsory schools assessing pupils’ sustainability consciousness. Department of Environment and Life Sciences, Karlstad University, Karlstad, Sweden, 22(2), 176-202.